وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

دراسة حالة بـ – بنك الفلاحة والتنمية الريفية–B.A.D.R

مذكرة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د"

من اعداد الطلبة:

- كلاع الصديق
- مسعي ولاء الدين

تحت اشراف الدكتور:

عنان اسماعيل

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زعيم بهية	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
عنان اسماعيل	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
مومن سميرة	أستاذ مساعد –ب–	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وأما بعد

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة الجامعة على ما قدمته من إمكاناتٍ وخدماتٍ ساعدتنا على إتمام دراستنا بنجاحٍ

وإلى زملائنا الأعزاء، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير على روح التعاون والمودة التي سادت بيننا، مما ساعدنا على التغلب على الصعاب وتحقيق النجاح.

وإنّنا أندركُ تمامًا أنّنا لم نصل إلى ما وصلنا إليه إلا بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل دعاء والدَيّنا الكريمين، ومساندة أصدقائنا وأحبائنا.

وإني نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى حضرة الأستاذة رئيسة لجنة المناقشة، على تفضلها برئاسة المناقشة وإدارتها بحكمةٍ و مهنيةٍ.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى حضرة الأستاذة العضوة في لجنة المناقشة، على ملاحظاتها القيّمة ونصائحها البناءة التي أفادتنا كثيرًا في تحسين مذكرتنا.

وإلى جميع من ساهم في إنجاز هذه الرسالة من قريبٍ أو بعيدٍ، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير.

وختامًا، نسأل الله تعالى أن يوفقنا في مسيرتنا المهنية وأن يجعلنا خير سفراءٍ لجامعتنا وبلدنا في المستقبل القريب خارج الجزائر.

مع خالص الشكر والتقدير.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فإنّ قلبي يفيضُ بالعرفان والامتنان، لِمَنْ كانوا بمثابةِ النجومِ الهاديةِ في دروبِ حياتي، ولِمَنْ ساندوني في كل خطوةٍ خطوتُها، ولِمَنْ ألهمني حبّ العلمِ والسعيِ نحوَ التميزِ والإنجاز.

إلى أمي الحبيبة، ينبوعِ الحنانِ والعطاءِ، التي ربّتني على حبّ الخيرِ والصبرِ والمثابرةِ، والتي كانت السراجَ المُنيرَ لي في أظلمِ الأوقاتِ، أهدي هذه المذكرةَ، تعبيرًا عن خالصِ شكري وتقديري، ووفاءً بفضلِكِ العظيمِ الذي لا يُحصى.

وإلى أبي العزيز، رمزُ القوةِ والصبرِ، الذي علّمني معنى المسؤوليةِ والجدّ في العملِ، والذي كان سندًا لي في كلّ موقفٍ صعبٍ، أهدي هذا الإنجازَ، تعبيرًا عن امتناني العميقِ، ووفاءً بفضلِكَ الجميلِ الذي لا ينضبُ.

وإلى أخواتي العزيزات، صاحباتِ الدعمِ والمساندةِ، اللواتي شاركني فرحتي و حزني، وكنّ بمثابةِ الصديقاتِ المُخلصاتِ، أهدي هذه النجاحَ، تعبيرًا عن حبي و تقديري، ووفاءً بفضلِهنّ الذي لا يُنسى.

و إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا دائما سندا لي، و شاركوني كل لحظة مميزة عشتها معهم، أهدي هذه الفرحة لهم أيضا، تعبيرا عن فخري بهم و عزتي و كل هذا بفضل الله تعالى ثم بفضلهم حفظهم الله.

وإلى أبناء الإخوة الأعزاء، شمسَ حياتي وأملَ مستقبلي، الذين كانوا دافعًا لي للسعيِ و الاجتهادِ، و الذين ملأوا حياتي بهجةً و سعادةً، أهدي هذا الإنجازَ، تعبيرًا عن حبي و فخري بكم، و أمنيتي لكم أن تُحققوا أحلامكم و تُنيرُوا دروبَ حياتكم بنجاحاتٍ باهرةٍ.

و لا يسعني أن أنسى فضلَ أساتذتي الكرامِ، الذين بذلوا جهودًا عظيمةً في تعليمي و توجيهي، و الذين كانوا بمثابةِ المشاعلِ التي أضاءتْ دربي نحوَ المعرفةِ، أهدي لهم خالصَ شكري و تقديري، ووفاءً بفضلِهم الذي لا يُقدرُ بثمنٍ .

و إلى أصدقائي الأعزاء، الذين شاركوني رحلةَ الدراسةِ و السعيِ، و الذين كانوا بمثابةِ العائلةِ الثانيةِ لي، أهدي هذه النجاحَ، تعبيرًا عن حبي و تقديري، ووفاءً بصداقاتِنا الجميلةِ التي لا تُعوضُ.

و إلى لأقرب صديق لي، بين صفحات هذه المذكرة، أردتُ أن أجسّد الشكر والامتنان لوجودك في حياتي. لقد كنت رفيقًا مخلصًا وصديقًا حقيقيًّا خلال هذه السنوات. لا توجد كلمات قادرة على وصف مدى قيمتك بالنسبة لي. أشكرك على كل لحظة معاً، على كل ابتسامة، وكل دعم. أتمنى لك حياة مليئة بالسعادة والنجاح، وأن تستمر رحلتنا سويًا بكل قوة وحماس. دمت كما أنت، صديقًا لا يُقدَّر بثمن،مع كل الحب.

و إلى نادي ريال مدريد، أسطورة كرة القدمِ، ملك القلوبِ، رمزُ الإصرارِ و المثابرةِ، أهدي هذا الإنجازَ، تعبيرًا عن حبي و شغفي، و فرحتي بانتصاراته و إنجازاته و بطولاته التي تُشعلُ الحماسَ في نفسي

مع خالص الشكر والتقدير،

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر والعرفان	/
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار العام لطبيعة التدقيق الداخلي وعلاقته بالرقابة الداخلية	
تمهيد الفصل	**08**
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	**09**
المطلب الأول : نشأة و مفهوم التدقيق الداخلي	**09**
المطلب الثاني : أنواع التدقيق الداخلي و معاييره	**10**
المطلب الثالث : أهداف التدقيق الداخلي و أهميته	**12**
المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية و علاقته بالتدقيق الداخلي	**14**
المطلب الأول : مفهوم الرقابة الداخلية و أهميتها	**14**
المطلب الثاني : أنواع الرقابة الداخلية	**15**
المطلب الثالث: العلاقة التي تربط التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية	**18**
المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنك	**20**
المطلب الأول: قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي	**20**
المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي	**21**
المطلب الثالث: أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي	**22**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: مفاهيم اساسية لإدارة المخاطر	**27**
المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر المصرفية	**27**
المطلب الثاني: اهداف إدارة المخاطر المصرفية	**30**
المطلب الثالث: أساليب ووسائل إدارة المخاطر المصرفية	**32**
المبحث الثاني: اهمية التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية	**35**

فهرس المحتويات

المطلب الاول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية	**35**
المطلب الثاني: أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر المصرفية	**36**
المطلب الثالث: المخاطر المصرفية المحتملة	**42**
المبحث الثالث: بدائل الحد من المخاطر المصرفية	**40**
المطلب الأول: تدابير خارجية متطلبات بازل 2	**40**
المطلب الثاني: متطلبات بازل 3	**42**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثالث دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R	
تمهيد الفصل:	**48**
المبحث الأول: التعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة	**49**
المطلب الأول: التعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**49**
المطلب الثاني: مهام و إمتيازات وكالة بدر تبسة .488	**50**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة بدر تبسة .488	**51**
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة	**52**
المطلب الأول: إجراءات الدراسة	**52**
المطلب الثاني: أدوات ووسائل الدراسة	**54**
المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة	**58**
المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للبيانات	**60**
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	**60**
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة	**65**
المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة	**70**
خلاصة الفصل	**79**
خاتمة	**81**
قائمة المصادر والمراجع	**86**

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تداول الاستبيان	53
الجدول رقم (02): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة	55
الجدول رقم (03): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	56
الجدول رقم(04): قيمة معامل الصدق لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة	58
الجدول رقم (05): قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة	59
الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	60
الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	61
الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	62
الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	63
الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	64
الجدول رقم (11): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير التدقيق الداخلي	66
الجدول رقم (12): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير المخاطر البنكية	68
الجدول رقم (13): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	70
الجدول رقم (14): نتائج اختبارt-test للعينة الواحدة لاختبار التدقيق الداخلي	71
الجدول رقم (15): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى	72
الجدول رقم (16): تحليل التباين الأحادي Anova للبيانات الشخصية والوظيفية	74

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي	51
الشكل رقم (02): نموذج الدراسة	53
الشكل رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	61
الشكل رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	62
الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	63
الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	64
الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	65

مقدمة

المقدمة

شهد التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من قِبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة. يتمثل هذا الاهتمام في نواح عدة، بدايةً من زيادة اهتمام الشركات بتأسيس إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي، وتزويدها بالكفاءات البشرية المؤهلة، لتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية مطلوبة. يعتبر التطور الذي حدث في وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتغيرات التي طرأت في بيئة الأعمال بشكل عام. نشأ التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات، وركز في بادئ الأمر على النواحي المالية والمحاسبية. ولكن التطور الذي طرأ في بيئة الأعمال المصرفية استدعى تطوير وظيفة التدقيق الداخلي لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية، مما أدى إلى رفع أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء الإداري والمالي. تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية وتقديم توصيات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة الإدارة والحد من المخاطر أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ممارسة التدقيق الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية.

تعتبر إدارة المخاطر المالية أحد أهم التحديات التي تواجهها البنوك في بيئة الأعمال الحالية، خاصة مع التقلبات المالية والاقتصادية المتزايدة. ومن أجل ضمان استدامة العمل وتحقيق الأهداف المالية المرجوة، يتوجب على البنوك اتخاذ إجراءات فعالة لإدارة وتقليل المخاطر المالية المحتملة. في هذا السياق، يأتي دور التدقيق الداخلي كأداة أساسية لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

إشكالية الدراسة :

الإشكالية الرئيسية:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الأسئلة الفرعية :

-ما المقصود بالتدقيق الداخلي ؟ ما مفهوم إدارة المخاطر المصرفية ؟

-كيف يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ؟

-ما العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية؟

أهداف الموضوع :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي

توضيح دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور الإدارة في الحد من المخاطر. .

. التعرف على مدى التعاون والتنسيق بين إدارة المخاطر و قسم التدقيق الداخلي في البنك.

. توضيح المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأساليب إدارتها وكيفية تجنبها قدر الإمكان

دراسة أهم ما جاءت به اتفاقيات بازل.

أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناولنا لموضوع مهم، حيث يشكل التدقيق الداخلي عنصرا هاما في كل المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها، إذ يتوقف نجاح أي مؤسسة على كيفية تقويمها وإ دارتها للمخاطر، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي أخذت في التطور السريع، حيث بلغت مكانتها في بعض الدول موضع القيادة و وصول رأيها إلى أعلى جهة في المصرف لمساعدتها في تقويم مخاطر الإدارة، من خلال الخدمات التي تقدمها وهي خدمات التأكيد الموضوعي و الخدمات الاستثمارية.

فرضيات الموضوع :

الفرضية الاولى : توجد علاقة بين دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية و مدى إدارة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتطبيقه و السعي للتقليل من المخاطر

الفرضية الثانية : يرتبط الحد من المخاطر البنكية أو التقليل منها بعملية التدقيق الداخلي و التي تكون لها اهمية كبيرة

أدوات الدراسة :

مناهج البحث العلمي: تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي.

أدوات جمع البيانات: تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان وتحليله تحليل احصائي بالبرنامج المتخصص SPSS.

خطوات تحليل البيانات: تم تنظيم وتحليل البيانات واستخلاص الاستنتاجات وتفسير النتائج وعرضها.

عينة الدراسة :

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة:

المجتمع المثالي: جميع المُدقّقين الداخليين، والموظفين الآخرين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المجتمع الواقعي: قد لا يكون من المُمكن الوصول إلى جميع أفراد المجتمع المثالي، وذلك لأسباب مُختلفة، مثل قلة الموارد أو صعوبة الحصول على موافقة المشاركين.

ثانياً: تحديد حجم العينة:

عوامل تحديد حجم العينة:

مستوى دقة النتائج المطلوب.

مستوى ثقة الباحث.

نوع عينة البحث.

حساب حجم العينة:

استخدام برامج مُخصصة لحساب حجم العينة، مثل برنامج SPSS.

إدخال قيم مُحددة لعوامل حجم العينة في البرنامج.

قيام البرنامج بحساب حجم العينة المُناسب للدراسة.

ثالثًا: اختيار عينة البحث:

طرق اختيار عينة البحث:

العينة العشوائية البسيطة: اختيار أفراد العينة بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة دون أي تحيز.

العينة المُدرّجة: يتم اختيار أفراد العينة من قائمة مُرتبة حسب معيار مُحدد كالمدقق أولا ثم المحاسب .....

العينة المُتاحة: اختيار أفراد العينة من مجموعة متاحة من الأشخاص في البنوك دون أي تحيز.

حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع و بلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي :

الإطار المكاني للدراسة: تمت الدراسة على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة .

الإطار الزماني للدراسة: من بداية هذه السنة 2024 الى غاية شهر ماي 2024

منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع، أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتمادنا على دراسة الحالة و الاستبيان، وفيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد اعتمدنا على الملاحظة والمقابلة الشخصية للموظفين لملأ استمارات الاستبيان.

صعوبة الدراسة :

صعوبة الحصول على الوثائق المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.

من أجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة وبغية إعطاء حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول فصلين في الجانب النظري و فصل في الجانب التطبيقي .

أسباب إختيار الموضوع :

تتلخص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في :

كون أن الموضوع يدخل ضمن إطار تخصصنا (المالية).

يعتبر هذا النوع من أحد أهم المواضيع الحديثة التي تخص البوك التجارية . .

معرفة و تحديد المخاطر المصرفية و كيفية الحد منها .

التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة فيما يخص دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية و الحد منها مما يعطي الصورة الواقعية والصادقة عن حالة البنوك من خلال المراقبة والتقييم والفحص .

الدراسات السابقة :

بعد قراءتنا الأولية للموضوع قصد الإحاطة به لم نقف على أي دراسة تناولته بصفة كاملة وبالتفصيل لكن هذا لا يستدعي وجود دراسة تناولت جانبا من جوانبه و لعل أبرزها :

. أمحد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية، جامعة سطيف ،4 :4244 الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أهم التطورات المميزة للنشاط البنكي، بالخصوص في المجال التنظيمي من خلال دراسة مختلف التطورات التي جاءت بها لجنة بازل مع التركيز على كفاية رأس املال من خلال الإحاطة بمفهوم كفاية رأس المال في البنوك وكيفية تقديره و تحديد أوجه التشابه والتباين بين المعيار الذي حددته لجنة بازل لكفاية رأس المال والمعيار المحدد من طرف بنك الجزائر.

. دراسة محمد باسو (2013)بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرة ماستر. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في الجزائر عامة وفي بنك الفلاحة والتنمية الر يفية وكالة ورقلة، مع تبيان أهمية وأهداف التدقيق الداخلي في البنوك، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود وعي لدي المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل الحد من المخاطر في المصارف، كما يدرك وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، كما خلصت أيضا أن دور المدقق الداخلي ليس تحديد المخاطر وإدارتها و إنما دوره يكمن في تقديم استشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ومن أهم التوصيات التي تم الوصول إليها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإ دارة المخاطر، وزيادة اهتمام بقدرة المدققين الداخليين، وكذلك استقلالية المدقق الداخلي.

. حياة نجار: " إدارة المخاطرالمصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية العمومية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، /05مارس 2014/ حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في" هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، وتوصلت إلى أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية تقتصر بالدرجة الاولى على إدارة مخاطر القروض نظرا لطبيعة نشاط هذه الفئة من البنوك، وخصوصية البيئة المصرفية الجزائرية،فإن إدارة هذه المخاطر مستوحاة في الاصل من مقترحات بازل1 .

. خرويب وهيبة، دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة ،4 :.4246 اختصت هذه الدراسة بموضوع إدارة المخاطر الإئتمانية وتلك المتعلقة بالسيولة، بغرض التعرف على اهم التعديلات التي مست نظم ومناهج إدارة هذا النوع من 5 المخاطر وفقا لما جاءت به مضامين اتفاقيات بازل الأولى، الثانية والثالثة، وكذا دراسة آليات إدارة وتسيير هذه المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية من خلال عرض آخر الإصلاحات التي شهدتها الأطر التنظيمية والرقابة البنكية.

. بن شيخ حمد أمني، دور الرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة المسيلة، :2014–2015 تطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على الجهاز البنكي الجزائري معرفة شاملة والإلمام بأهم الإصلاحات التي مست الجهاز البنكي الجزائري، والتعرف على مفاهيم أساسية حول الرقابة البنكية وأيضا التعرف على الإطار القانوني للرقابة البنكية في الجزائر والأسس الإحترازية للجنة بازل .

. وما يميز دراستنا عن الدراستين السابقتين أن الدراسة تهدف إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: يتم تدقيق إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة في حالة منح قرض من خلال الإجراءات التالية: دراسة العناصر غير المالية ، ودراسة العناصر المالية، كما يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المعلومات المشتقة من القوائم المالية المدققة من طرف المدقق الداخلي، ليبني عليها قرارات منح القروض والتسهيلات بعد دراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها:استحداث قسم ادارة المخاطرة في الهيكل التنظيمي للمصرف، الذي يمكنها من وضع آليات للتعامل مع المخاطر، كما يجب على الباحثين

والأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق توجيه بحوثهم ودراساتهم المستقبلية تجاه موضوع إدارة المخاطر وعلاقتها بأنشطة التدقيق والرقابة الداخلية في ضوء التطورات المتلاحقة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والمهنية .

الفصل الأول:

الإطار العام لطبيعة التدقيق الداخلي وعلاقته بالرقابة الداخلية

تمهيد

في عالم الأعمال المعاصر، يُعتبر التدقيق الداخلي أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها المنظمات لتحقيق أهدافها وضمان تنفيذ العمليات بفعالية وفعالية. يعد هذا الفصل استكشافًا مهمًا للإطار العام لطبيعة التدقيق الداخلي ونشأته، حيث يتم تسليط الضوء على تطور التدقيق الداخلي عبر العصور وتطور دوره في تعزيز الإدارة وتحقيق الأهداف المؤسسية.

سيتم في هذا الفصل دراسة جذور التدقيق الداخلي وكيفية تطوره عبر التاريخ، بالإضافة إلى استعراض دوره الحالي وأهميته في البيئة التنظيمية الحديثة. سنستكشف أيضًا أهمية النظام الداخلي للرقابة وكيفية تأثيره على عملية التدقيق الداخلي.

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على الأسس التاريخية والنظرية للتدقيق الداخلي وكذلك فهم دوره الحالي في تحسين الأداء التنظيمي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو عملية مستقلة ومنهجية تهدف إلى تقييم وتحسين فعالية وكفاءة العمليات الداخلية في منظمة معينة. يتمثل هدفه الرئيسي في توفير ضمانات بشأن التحكم والإدارة والمراقبة الداخلية، وذلك من خلال تقديم توصيات لتحسين العمليات وتعزيز السلوكيات المناسبة داخل المنظمة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

أولا: نشأة التدقيق الداخلي :

ظهر التدقيق الداخلي في القرن 19 تحت فكرة المدققون الجوالون في شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الامريكية، أين كان يتم إرسال الموظفين في هذه الشركات إلى مكاتب بيع التذاكر للمقارنة بين ما تم تحصيله وعدد التذاكر المباعة.

و في ظل الازمة التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية سنة 1929 و التي عرفت فيها المؤسسات ركود اقتصادي ، أدت بها الى اخضاع الحسابات الى تدقيق خاص بهدف تقليل تكاليف التدقيق و بعدها ازداد ادراك المؤسسات أن التدقيق الخارجي وحده غير كافي لتحقيق أهداف التدقيق العامة حيث بدأت المؤسسات بتوظيف موظفين خاصين من أجل التحقق من الممارسات و المعاملات المالية ، و اختبار التطابق بين التنفيذ و الضبط المحاسبي بصورة دائمة و مستمرة على مدار فترة نشاط المؤسسة[1] .

إلا أن البعض الاخر يقول أن التدقيق الداخلي كان معروف منذ زمن بعيد، الى ان انتشر هذا المفهوم و الاعتراف به كمهنة بدأ منذ أن أصبح للمدققين الداخليين هيئة مهنية دولية سنة 1941 و هي – معهد المدققين الداخليين—و الذي اهتم بتطوير مفاهيم التدقيق الداخلي كمهنة تواكب تطور مفاهيم الأعمال[2] .

إذ أنه في سنة 1947 قام المعهد بإصدار أول دليل يتضمن قائمة مسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي وبعدها عام 1957 تم إصدار قائمة معدلة من نفس المعهد ، واستمرت وظيفة التدقيق الداخلي في التطور إلى أن تم وضع معايير أولية للأداء المهني في التدقيق الداخلي سنة 1974 والتي اعتمدت بشكل نهائي في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين بسان فرنسيسكو من سنة 1978 والتي عرف فيها التدقيق الداخلي على أنه وظيفة تقويم مستقلة يتم انشاؤها داخل الوحدات الاقتصادية لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة ، والهدف منها مساعدة أعضاء الوحدات الاقتصادية في تنفيذ أعمالهم بكفاءة وفعالية . في سنة 2001 وبسبب التطور في تكنولوجيا المعلومات و الأنظمة المالية المحوسبة ، تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتطوير مفهومه.

---

[1] Jacques Renard, théorie et pratique d'audit interne, les éditions d'organisation, groupe eyrolles , Paris2010, p35-36

[2] خلف عبد الله الوردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن IIA ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2014 الصحفة 25 .

ثانيا مفهوم التدقيق الداخلي:

المفهوم الأول لمجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي:

عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولية بشأن تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن طريق المقاييس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هدف عملية التأكيد المعقولة هو تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظروف العملية كأساس لشكل ايجابي من التعبير عن الاستنتاج الممارس.[1]

تم تعريفه من قبل مجموعة المدققين الداخليين الأمريكيين في نشرتهم التي أصدرت سنة 1947 بأنه تقييم يهدف إلى مراجعة العمليات وتقييم فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة[2].

وبالإضافة إلى ذلك، يُصف هذا الدور أيضًا بأنه يقوم به موظفون داخليون في الفريق، حيث يتضمن تقديم تقييم نقدي للسياسات والإجراءات، ومراجعة مستمرة لخطط وسياسات الإدارة، وضمان سلامة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التحقق من دقة وصحة المعلومات وكميتها الكافية.

ولقد عرفه المعهد الفرنسي للمراجعين (المستشارين الداخليين): أنه نشاط يشكل جهدًا تقييميًا مستقلاً ينفذ داخل المنظمة أو الشركة، وهو مخصص لتقييم فعالية الرقابة على العمليات التابعة للإدارة العليا. يركز هذا الجهد على مراجعة وتقييم الرقابة الإدارية لتحديد مدى كفاءة الرقابة الداخلية الحالية في المؤسسة، وعلى هذا الأساس يُعتبر تمارس الرقابة الإدارية عن طريق قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الداخلية.[3]

يُمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه عملية تقييمية مستقلة تتم داخل الوحدة الإدارية لفحص وتقييم أنشطتها، وتُقدم كخدمة للتنظيم نفسه. يكون المراجعون الداخليون موظفين في المنشأة التي يتم فحص وتقييم أنشطتها، وعلى الرغم من عدم حصولهم على مستوى كامل من الاستقلالية كالمراجعين الخارجيين، إلا أنه يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لمنحهم درجة معينة من الاستقلالية. على سبيل المثال، يمكن للمراجع الداخلي أن يقدم تقريره مباشرة إلى نائب الرئيس للشؤون المالية أو إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة.[4]

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

أولا: أنواع التدقيق الداخلي:

هناك عدة أنواع تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي تتمثل في:

- . التدقيق القانوني (الإلزامي): هو عملية التحقق والتأكد من التزام المؤسسة بجميع القوانين والأنظمة المالية التي أصدرتها الدولة، مثال ذلك التأكد من ان جباية الإيرادات تتم وفق الأسس المنصوص عليها في القانون.

[1] احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى ، 2009 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 25 .

[2] فتحي رزق السوايفرى احمد عبد المالك محمد دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، 2003 – 2002، ص34 .

[3] أقاسم عمر، محاضرات في مقياس التدقيق الداخلي، سنة ثانية ماستر تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة أدرار، 2017/2018، ص 30 .

[4] محمد القيومي، عوض لبيب أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص15.

- . التدقيق التشغيلي هو عملية تدقيق شاملة ومنتظمة تهدف للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية والأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الأنشطة.
- . التدقيق الإداري ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر، وكذا تحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.
- . التدقيق المالي: وهو الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم السجلات المحاسبية المتعلقة بها، لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقا.[1]

وأيضا هناك أنواع أخرى مثل:

- . من حيث النطاق: التدقيق الجزئي والتدقيق الكامل.
- من حيث مدى الفحص: التدقيق التفصيلي والتدقيق الاختباري.
- . من حيث التوقيت: التدقيق النهائي والتدقيق المستمر.
- . من حيث درجة الإلزام: التدقيق الإلزامي والتدقيق الإختباري.

ثانيا: معايير التدقيق الداخلي:

المعايير الدولية لوظيفة التدقيق الداخلي حسب {the Institute of Internal Auditors}:[2]

ترتكز المعايير على المبادئ وتوفر إطار أداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، ونقسم هذه المعايير إلى:

معايير السمات (الصفات): وهي المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وهي: معيار وثيقة التدقيق، معيار الاستقلالية والموضوعية، معيار البراعة وبذل العناية المهنية، معيار الرقابة النوعية وبرنامج التحسين.

معايير الأداء: وهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها، إذ تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي، وكذلك تعطي معيار للجودة يمكن من قياس أداء تلك الخدمات من خلاله وبصورة عامة. كما تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققون، وتتمثل في: معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي.

- معيار طبيعة العمل (خدمات التدقيق الداخلي).

[1] عوماري عائشة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية – دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار، مجلة الحقيقة، 2017، العدد 41 ، ص 792 تاريخ الاطلاع 03/04/2024 أنظر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52553

[2] خلف عبد الله الوردات ، مرجع سبق ذكره الصحفة 73 ص 74 .

- معيار التخطيط للمهمة.
- معيار تنفيذ المهمة.
- معيار ايصال النتائج.
- معيار رصد مراحل الإنجاز.
- معيار قبول الإدارة للمخاطر.

معايير التنفيذ وتتمثل في تطبيق كل من معايير السمات ومعايير الأداء في حالات:

- اختبارات الالتزام.
- التحقيق بالغش والاحتيال.
- التقييم الذاتي للرقابة.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي وأهميته

أولا: أهداف التدقيق الداخلي:

يُمكن تصنيف أهداف التدقيق الداخلي إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وفيما يلي استعراض لتلك الأهداف:[1]

1. الأهداف الرئيسية:

تساهم في ضمان تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، وتشمل على الأقل:

- . التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المحددة ومراقبة مدى الامتثال لها.
- . الحفاظ على سلامة وحماية موارد المؤسسة من الاختلاس وسوء الاستخدام.
- . توفير بيانات محاسبية دقيقة وصادقة للهيئات الإدارية المختلفة.
- . تزويد الهيئات الإدارية بالتحليلات والتقارير المالية والإحصائية والمفارقات المناسبة.
- . تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية من خلال تقديم اقتراحات للتحسينات والتعديلات المناسبة.
- . تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح المالية والمصرفية المعمول بها.
- . تقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية لضمان سلامة المعاملات المالية.
- . مراقبة تنفيذ سياسات إدارة المخاطر للتأكد من تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد.
- . تحليل وتقييم العمليات المالية والتشغيلية لتحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه التحسينات.
- . تقديم توصيات لتحسين الإجراءات وتعزيز الكفاءة والتحكم في المخاطر بشكل مستمر.

2. الأهداف الفرعية:

يقدم التدقيق الداخلي مجموعة متنوعة من الخدمات الفرعية للإدارة، من بينها:

- . تنظيم برامج تدريبية للموظفين الجدد والحاليين.

[1] مصطفى صالح سالمة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2010 ، ص31-29

- . تعزيز أداء الموظفين والحرص على تنفيذ مهامهم بدقة وفعالية.
- . الحد من الأخطاء والغش والتلاعب.
- . إجراء الدراسات والأبحاث حسب طلبات الإدارة.
- . تعزيز كفاءة العمليات المصرفية.
- . زيادة مستوى الامتثال والتنظيم.
- . تعزيز الرقابة الداخلية والأمن المصرفي.

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي:

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في كونه يهدف إلى خدمة عدة فئات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات الملاك، الإدارة، المستثمرين، الدولة البنوك ويتضح ذلك في الآتي [1]:

- . تعتمد إدارة المؤسسة اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تقييم التنفيذ والأداء لذلك تحرص على أن تكون هذه البيانات مدققة بطريقة سليمة تساعدها في اتخاذ القرارات.
- . يعتمد المستثمرين على القوائم المالية المدققة في اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمار بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية ممكنة.
- . تعتمد البنوك التجارية على القوائم المالية المدققة عند فحصها للمراكز المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض تسهيلات ائتمانية، وكذا الاعتماد على القوائم في تقدير الدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.
- . تعتمد الهيئات الحكومية وجهات الدولة المختلفة على القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط، الرقابة، فرض الضرائب، تحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات.
- . تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشركة في الأرباح.
- ومن كل هذا نخلص إلى أن الدور الهام الذي يقوم به التدقيق بالنسبة لهذه الفئات هو تبيان مدى مصداقية وصحة تلك البيانات ومدى درجة الاعتماد على هذه القوائم المالية التي تعتبر من مخرجات وظيفة المحاسبة في اتحاد القرارات.

[1] خالد امين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان – 2012 ، ص 23-24

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق الداخلي

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها

أولا مفهوم الرقابة الداخلية:

مفهوم الرقابة الداخلية: كان مصطلح الرقابة الداخلية يستخدم حتى وقت قريب كمترادف مصطلح" الضبط الداخلي" غير أنه طرأ في السنوات الأخيرة توسيع مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية بحيث أصبح احدى حلقاته. يقصد بالرقابة الداخلية المراجعة الداخلية المستمرة بواسطة موظفي المؤسسة عن طريق عمل كل موظف يراجع بواسطة عدد آخر من الموظفين[1] .

تعرف أيضا أنها مختلف الإجراءات والضمانات والضوابط الإدارية والمحاسبة وغيرها، التي تعدها وتنفذها المؤسسة تحت مسؤوليتها، من أجل حماية الذمة المالية نوعية المعلومات المحاسبية والتسييرية، ومدى مطابقتها مع تعليمات الإدارة وتفصيل تحسين طرق للأداء.[2]

وعرفت أيضا من طرف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة: أنها تعني تحديدًا المجموعة الكاملة من السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تعتمدها إدارة المؤسسة، بهدف ضمان إدارة المؤسسة بشكل منظم وفعال، والالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع الغش والاكتشاف الأخطاء، وضمان دقة واكتمال السجلات المحاسبية، بالإضافة إلى إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب[3]

بناءً على معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين الأمريكي، هذا التعريف يشمل تنظيم الخطط ووسائل التنسيق والمعايير المتبعة من قبل المؤسسة بهدف حماية الأصول، وضبط ومراجعة السجلات المحاسبية، والتحقق من دقتها وموثوقيتها، وزيادة كفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى تشجيع الموظفين على الالتزام بالبيانات الإدارية بشكل موضوعي[4]

بناءً على منظمة المحاسبين والمراقبين المعتمدين الفرنسية، نظام الرقابة الداخلية يشمل مجموعة من الضمانات التي تسهم في السيطرة على المؤسسة لضمان استمرارية العناصر السابقة.[5]

ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية:

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها أدى الى زيادة وإبراز الرغبة في الحصول على رقابة داخلية فعالة حيث تكتفي هذه الأخيرة أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:[6]

---

[1] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 195

[2] محمد بوتين المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 70.

[3] خالد أمين عبد الله، المراجعة والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1998 ص 167

[4] محمد التهامي طواهر، و مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، الاطار النظري و الممارسة التطبيقية . ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية بن عكنون 2003 ص 84

[5] محمد التهامي طواهر مرجع سبق ذكره ص 84

[6] محمد السيد سرايا أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2007، ص 75-76.

- . متابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- . زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم.
- . المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنشآت قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها.
- . مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطرات وما يبين له من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعة ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعة لعمليات وأنشطة الوحدة أو المنشأة موضوع المراجعة.

وأيضا من أهميتها ظهور إدارة علمية حديثة، مع مفاهيمها وأساليبها المتطورة في المؤسسات الاقتصادية، أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية. ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا الاهتمام:[1]

زيادة حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة، مما صعب الاطلاع على المؤسسة بواسطة الرقابة الحديثة.

تحول عمليات التدقيق إلى التدقيق الداخلي بناءً على العينات، مما أدى إلى وجود نظام رقابة فعال.

حاجة المؤسسة لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة من خلال نظام رقابة يضمن تنفيذ خطط محددة مسبقاً وفقًا لاحتياجاتها.

حاجة الأطراف الخارجية لمعلومات دقيقة حول المؤسسة، بما في ذلك الحكومة، لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن الضرائب والتخطيط الوطني.

زيادة حجم البيانات والمعلومات المحاسبية تتطلب وجود ضوابط تضمن جودتها.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من شقين مكملين لبعضهما البعض، شق محاسبي خاص بتحقيق الرقابة المحاسبية والتي تختص بتحقيق الأهداف والمفاهيم المتعلقة بفعالية الرقابة من حماية الأصول، السجلات، ضمان دقة البيانات المحاسبية وشق أخر إداري، ويطلق عليهما الرقابة الإدارية عن طريق النهوض بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية من استعراض تحديد مفهوم الرقابة الداخلية وفقا للتعاريف السابقة يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في المشروع فيما يلي: [2]

1. الرقابة المحاسبية: وتمثل الرقابة المحاسبية الوجه المحاسبي من أوجه الرقابة الداخلية وعنصرا رئيسيا من عناصرها في المشروع وتتضمن هذه الرقابة وتهتم بالإجراءات الحماية موارد المشروع من أي تصرفات غير مشروعة وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية:

[1] عيد عباد مناور الرشيد،تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، الكويت، 2010، ص16-15

[2] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق ، الإطار النظري – المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العملي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2002 ، ص 87

1.1 عناصر الرقابة المحاسبية:[1]

- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المشروع.
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط المشروع.
- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المشروع وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- وضع نظام المراقبة وحماية المشروع وأصوله وممتلكاته ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له.

و من ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات المحاسبة المسؤولة عن أصول المشروع مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المشروع على أساس دوري، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.

وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري (شهرا مثلا) للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.

وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسئول واحد أو أكثر في المشروع.

2.1. أدوات الرقابة المحاسبية:[2]

لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية يمكن استخدام العديد من الأدوات والتي من أهمها ما يلي:

- المراجعة المستندية؛
- المراجعة الفنية؛
- الرقابة المالية؛
- المراجعة الداخلية؛
- الضبط الداخلي؛
- النظام المحاسبي؛

2. الرقابة الإدارية:

وتمثل الرقابة الإدارية الوجه الإداري من أوجه الرقابة الداخلية في المشروع وعنصرا رئيسيا من عناصرها وتهتم هذه الرقابة وتتضمن جميع الإجراءات اللازمة للتحقق من كفاءة استخدام موارد وممتلكات المشروع استخداما امثلا من ناحية والتحقق من مدى التزام المشروع والعاملين فيه بالسياسات والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية على السواء والمنظمة الأعمال وأنشطة المشروع من ناحية أخرى.[3]

(المقصود بذلك النظم والقوانين الداخلية في المشروع أو التي يتم وضعها على مستوى الدولة) ومعنى ذلك تحقيق الكفاية الإنتاجية الملائمة.

---

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق ص 88

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق ص 88.

[3] محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ص 88

ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

1.2. عناصر الرقابة الإدارية:

تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمشروع وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توصيف دقيق لمثل هذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها.

وضع نظام الرقابة الخطة التنظيمية في المشروع على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة منها[1]:

- قواعد وأسس تقدير المبيعات؛
- قواعد وأسس تقدير الإنتاج؛
- قواعد وأسس تقدير عناصر المصروفات الأخرى؛
- قواعد وأسس تقدير عناصر الإيرادات الأخرى.

وضع نظام خاص للسياسات، والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروع للاسترشاد بها ومنها:

- سياسات وإجراءات الشراء
- سياسات وإجراءات البيع؛
- سياسات التوظف والرقي بالنسبة للعاملين؛
- إجراءات وقواعد تنفيذ السياسة المالية في المشروع؛

وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج، وعلى أساس ان أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار.[2]

أدوات الرقابة الإدارية: 2.2.

لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية يمكن استخدام العديد من الأدوات والتي من أهمها ما يلي:

- الموازنات التخطيطية (التقديرية)؛
- التكاليف المعيارية؛
- موازنة البرامج والأداء؛
- التقارير الدورية؛
- الإحصائيات والرسوم البيانية؛

ويمكن للمراجع الداخلي أو الخارجي استخدام أي من هذه الأدوات في مجال تقييم الجانب الإداري للرقابة الداخلية.

[1] محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ص 89

[2] محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ص 89

المطلب الثالث: العلاقة التي تربط التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

وظيفة التدقيق الداخلي تُعتبر جزءًا أساسيًا من نظام الرقابة الداخلية، حيث تمثل قمة هذا النظام وأحد أهم عناصره. المؤسسات بحاجة إلى نظام رقابة فعال وقوي لتحقيق أهدافها بنجاح، ولذا فمن الضروري على التدقيق الداخلي دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال وضع برنامج تدقيق مناسب يحدد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينة المناسبة.[1]

الهدف الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد، وتحديد نقاط الضعف فيه، وتقديم التوصيات لتحسين هذا النظام. وتنص معايير الأداء، مثل المعيار رقم 2130 –الرقابة، على ضرورة مساعدة نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة، وتقييم فعالية هذه الضوابط وكفايتها، والعمل على تحسينها بشكل مستمر.

ويتعين على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات، وذلك بالنظر إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وضمان موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية، وفعالية وكفاية العمليات والبرامج، وحماية الأصول، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود.

ويجب على المدققين الداخليين استخدام معرفتهم بالضوابط الرقابية التي اكتسبوها من خلال أداء مهامهم الاستشارية، وذلك عند تقييم مسار الرقابة في المؤسسة.[2]

من الضروري على المدقق الداخلي أن يكون على يقين بأن الرقابة تكون ذات كفاية وفائدة إذا تم تصميمها لتحقيق هدف محدد. عمومًا، يتمثل الهدف من نظام الرقابة الداخلية في الحصول على توكيد معقول بأن أهداف الإدارة ستتحقق. يقع على عاتق التدقيق الداخلي مسؤولية تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التحقق من صحة المعلومات وقابليتها للإعتماد، وتحديد مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة، بالإضافة إلى التأكد من حماية أصول المؤسسة واستغلال مواردها بكفاءة واقتصادية وتحقيق أهدافها.

ولكي يتمكن التدقيق الداخلي من تقييم نظام الرقابة الداخلية، يحتاج إلى:

- تحديد الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وتحديد أنظمة التشغيل ونظام الرقابة القيام بإعداد تقييم أولي للأنظمة؛
- تحديد مدى الفحص على أساس نتائج التقييم الأولي؛
- القيام بأعمال الفحص وتقييم نتائجه؛
- استنتاج فيما إن كانت الرقابة غير مناسبة وغير فعالة؛

1خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ، مرجع سابق، ص 535

[2]معهد المدققين الداخليين ، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي '2017' ص 13

- تقديم تقرير نهائي لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد التوصيات اللازمة لتحسين الوضع.[1]

ومن هنا فالعلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية علاقة مباشرة، حيث يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود قسم التدقيق الداخلي داخل المؤسسة، تتمثل مهمته في التأكد من مدى تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها، وكذا التأكد من دقة المعلومات المالية والتحقق من عدم وجود أي تلاعبات أو مخالفات وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم التدقيق الداخلي هي التأكد من تطبيق وإنجاز مهام نظام الرقابة الداخلية.[2]

- تحديد الأنشطة المختارة للتدقيق وأنظمة التشغيل والرقابة؛
- إعداد تقييم أولي لهذه الأنظمة؛
- تحديد مدى الفحص اللازم استنادًا إلى نتائج التقييم الأولي؛
- تنفيذ عمليات الفحص وتقييم نتائجها؛
- استخلاص استنتاجات حول كفاءة وفعالية الرقابة؛

إعداد تقرير نهائي يحتوي على تقييم لنظام الرقابة الداخلية، مع تقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء.

وبالتالي، تكون العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية مباشرة، حيث يُعَد قسم التدقيق الداخلي جزءًا أساسيًا من نظام الرقابة الداخلية الفعّال. يقع على عاتق هذا القسم مسؤولية التأكد من تنفيذ جميع الإجراءات والسياسات واللوائح المعمول بها، وضمان دقة المعلومات المالية، والتحقق من عدم وجود تلاعب أو مخالفات. بمعنى آخر، تكمن المهمة الأساسية لقسم التدقيق الداخلي في ضمان تطبيق وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية بشكل فعال.

[1] خلف عبد الله الوردات ، مرجع سابق ص 536

[2] محمد صالحي، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، عمان 2016 ، ص47

المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنك

المطلب الأول: قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي

تعتمد مبادئ وقواعد معايير المحاسبة المحترفة على إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقيات محددة تحكم منهجية التدقيق الداخلي، مما يُشجع على الالتزام بتلك القواعد من قبل المدقق الداخلي.

كما أن المدقق يتمتع ببعض الحقوق نذكر منها:

حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها، بالإضافة إلى محاضر جلسات الإدارة.

- حق طلب البيانات والتوضيحات اللازمة لمساعدته في أداء واجبه، والتأكد من دقة تمثيل البيانات المالية.
- حق تحديد وقت جرد أصول المؤسسة بشكل منتظم وواقعي.
- حق استدعاء الجمعية العمومية لعقد اجتماع في الحالات الضرورية.
- حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يُطلب منه مراجعتها.
- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.

والآن نتطرق لقواعد السلوك المهني ويمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1. النزاهة:

-الالتزام بأداء العمل بصدق واجتهاد، والشعور بالمسؤولية.

-الامتثال للقوانين والإفصاح عن المعلومات بحسب الحدود المتوقعة وفقا للقوانين والمعايير المهنية.

-الامتناع عن المشاركة في أي نشاط غير قانوني أو يمكن أن يضر بسمعة التدقيق الداخلي أو المؤسسة.

-التساهم في تحقيق الأهداف المشروعة والمصالح المشروعة للمؤسسة التي يعمل لصالحها.

2. الموضوعية:

-الامتناع عن المشاركة في أي نشاط أو علاقة قد تؤثر على قدرته على القيام بتقييم محايد.

-رفض أي تأثير يمكن أن يؤثر سلباً على حكمه الشخصي.

-الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية المعروفة والتي قد تؤثر على تقاريره.

3. السرية:

-استخدام وحماية المعلومات التي يحصل عليها في سياق عمله.

-عدم استخدام المعلومات لأغراض شخصية أو غير قانونية.

[1] سايح نوال، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات بالجزائر، كلية العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1 الجزائر، 2015.2016 ص 40ص 41

4. الكفاءة:

-العمل فقط في الأنشطة أو الخدمات التي يمتلك المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة لها.

-الامتثال لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وممارسات التدقيق الداخلي.

-العمل على تحسين الكفاءة والفعالية والجودة المستمرة للخدمات المقدمة.

المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند صياغة تقرير التدقيق:[1]

- يجب أن يتضمن التقرير تاريخًا محددًا لبداية ونهاية فترة التدقيق، مع الإشارة إلى أي تاريخ آخر ذو أهمية.

- يجب توجيه التقرير إلى مجلس الإدارة أو المدير العام، مع إرسال نسخة إلى مدير الفرع المعني بموضوع التدقيق، ويجب أن يتميز التقرير بالسرية التامة ولا يتم الإطلاع عليه إلا بموافقة مجلس الإدارة.

- يجب أن يشير التقرير إلى أن التدقيق تم وفقًا للوثائق والسجلات والمعلومات المتاحة، وأنه يتماشى مع القوانين والأنظمة المعمول بها في مجال العمل المصرفي، وأنه يتماشى مع سياسات البنك والمعايير المتعارف عليها في هذا الشأن.

- يجب أن يذكر التقرير الخدمات التي قدمها المدققون أو اكتشفوا خلال تنفيذ مهامهم، وأنه تم التوصل إلى تسويتها في حالة وجودها، وإذا لم يتم ذلك يجب توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم إجراء التسوية.

المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي

مهام التدقيق الداخلي يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة بشأن المسائل التي تحتاج إلى تحسين داخل المؤسسة.
- إعداد خطة عمل سنوية تركز على الجوانب ذات المخاطر العالية.
- وضع جداول زمنية وبرامج عمل لكل مهمة للتدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق وتقديمه للإدارة العليا في المؤسسة.
- الاستجابة لمهام خاصة قد تكون طلباً من الإدارة العليا بشأن مشاكل أو مخالفات تتطلب التحقيق الإضافي.
- المساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات في مراحلها الأولى لمنع تفاقمها.
- . تقييم فعالية النظم والإجراءات.
- . التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح.
- . تقييم مخاطر الأعمال.
- . التحقق من الأداء المالي.

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012 ص 137 .138

[2] أحمد حلمي جمعة، دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص .29

- . مراجعة سلسلة التوريد.
- . التحقق من سلامة البيانات.

المطلب الثالث: أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي

لتحقيق الأداء العملي للتدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية، يتطلب مراعاة العوامل الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي: [1]

1. الأسس الإدارية:

"تُعَدُّ الأسس الإدارية التي تؤثر في أداء المصرفية ذات أهمية بالغة، بسبب تأثيرها المباشر على عمليات التدقيق الداخلي وذلك لأسباب عديدة:

–وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف، حيث يتوجه المسؤولون بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

–تنظيم العمل بحيث يتم تحديد مسؤوليات كل قسم وفرد، مما يسهل تنفيذ عمليات التدقيق والرقابة.

–متابعة أداء المسؤولين بناءً على تنظيم العمل، حيث يمكن محاسبة المسؤولين في القطاعات المعينة على أوجه القصور في أدائهم.

–تطبيق الإدارة للتحسينات، حيث يتم التواصل مع الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة حول التغييرات الجارية التي تواجه الإدارات التنفيذية خلال التنفيذ، أو عن أي خلل أو صعوبة في أداء الوظائف الفعلية من أجل اتخاذ الإجراءات الفعّالة.

هذا بالإضافة إلى مبدأ الشفافية المهنية المتعلق بالعمل المصرفي ومبدأ المعاملة ومبدأ عرض التنفيذ".

2. الأسس المالية والمحاسبية:

"ينبغي لفريق التدقيق الداخلي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية بشكل فعال، و نأخذ بعض الأسس مثل[2]:

–رصد ومراقبة مستوى السيولة في البنك لضمان توافر السيولة الكافية لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق الاستقرار المالي.

–توفير الأمان والحماية للعملاء والمؤسسات المالية من التهديدات الأمنية المحتملة، وضمان سلامة البيانات والمعاملات المالية.

–تعزيز الربحية من خلال تحليل العمليات والتكاليف وتطوير استراتيجيات جديدة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة".

[1] بغدود راضية، صبايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ، ورقة قدمت الى الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، ص.7–6

[2] كريمة حواس، التدقيق البنكي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، محاضرة رقم 5ص 1. 2

هذه المبادئ المالية والمحاسبية تساعد في توجيه عمل فريق التدقيق الداخلي وضمان تحقيق الأهداف الرئيسية للتدقيق والرقابة في المؤسسات المصرفية بشكل فعال وموثوق به.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، قمنا بتسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي كأداة أساسية لتحقيق أهداف المنظمات وضمان فعالية العمليات. بدأنا باستكشاف جذور التدقيق الداخلي وتطوره عبر التاريخ، وركزنا على دوره الحالي وأهميته في البيئة التنظيمية الحديثة للمؤسسات، خاصة البنوك. كما قدّمنا استكشافًا شاملاً لدور التدقيق الداخلي في المنظمات، حيث تم التركيز على جذوره التاريخية وتطوره، وتم تسليط الضوء على دوره الحالي وأهميته في البيئة التنظيمية الحديثة.

بالإضافة إلى ذلك، ناقشنا أهمية النظام الداخلي للرقابة وتأثيره على عملية التدقيق الداخلي، بهدف فهم أسسه ودوره في تحسين الأداء التنظيمي وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتم استعراض أهمية تنظيمية هذا النظام في تعزيز الثقة والاستقرار في البيئة المصرفية.

في الختام يمكن القول إن هذا الفصل يبرز أهمية التدقيق الداخلي كعنصر حيوي في إدارة المؤسسات المصرفية وضمان استمراريتها ونجاحها في بيئة متغيرة ومعقدة، ويسلط الضوء على أهمية تطوير وتحسين أنظمة التدقيق الداخلي لتلبية متطلبات التحديات المستقبلية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

تواجه البنوك اليوم مخاطر متزايدة ومتطورة، ناتجة عن عوامل داخلية وخارجية. تلعب إدارة المخاطر المصرفية دورًا هامًا في ضمان استقرار واستدامة المؤسسات المالية، من خلال تحديد المخاطر وتقييمها والتحكم فيها. ويُعدّ التدقيق عنصرًا أساسيًا في هذه العملية، حيث يُساهم في ضمان فعالية وسلامة الممارسات المتبعة .تهدف إدارة المخاطر المصرفية إلى حماية رأس المال وتعزيز الربحية والحفاظ على السمعة والامتثال للأنظمة. وتشمل أنواع المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسمعة والامتثال . يُلعب التدقيق دورًا هامًا في الحد من مخاطر القطاع المصرفي من خلال :

- تقييم فعالية ممارسات إدارة المخاطر
- التحقق من صحة البيانات
- اختبار الضوابط الداخلية
- تقديم التوصيات وتتطلب إدارة المخاطر المصرفية عملية مستمرة والتزامًا من جميع مستويات الإدارة في البنك. كما تلعب الثقافة المؤسسية دورًا هامًا في هذه العملية، حيث يجب أن يكون جميع موظفي البنك على دراية بالمخاطر التي تواجهها المؤسسة وكيفية التعامل معها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول: تعريف المخاطر المصرفية

لقد وردت عدة تعاريف حول المخاطر المصرفية، حيث يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، وهو يستخدم في جميع المجالات وكلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر، ومنها الفعل يخاطر وقد استخدمت في معاني عدة منها– :الرهن، يقال تخاطروا على الأمر، أي تراهنوا –الإشراف على الهلاك، يقال خاطر بنفسه أي أشفى بها على الهلاك.[1]

أما اصطلاحا فتعرف المخاطر بأنها – :احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين، وهنا نميز بين نوعين من الخسائر في المصارف وهي[2]:

●خسائر متوقعة: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة● .

الخسائر غير المتوقعة: وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

" – احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها"؛ [3]

" –التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، وتعرف كذلك بأنها عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وان جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للمصرف يصعب التنبؤ بها."

من خلال هذه التعاريف نستنتج بأن "المخاطر البنكية هي إمكانية وقوع خسارة في المستقبل في البنك لأسباب داخلية وخارجية، وهذا ما يجعل المصرف يمتنع عن تسديد ديونه مما يؤدي إلى الإفلاس.

الفرع الثاني : أنواع المخاطر المصرفية

نظرا للمحيط المصرفي وكذا طبيعة الأنشطة المصرفية، فالمصرف يتعرض لمخاطر لا تعد ولا تحصى، التي نلخصها فيما يلي:

---

[1] شوقي بورقبة وآخرون، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس، الأردن، 2015، ص92 – 93.

2 [2] بغدود راضية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم االقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2012، ص.21

[3] 1 The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Pract e of Internal Audit (Standards), 2010,P19

1- مخاطر الإئتمان :تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، وتشمل المخاطر الإتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الإعتمادات المسندية.[1]

تتحقق المخاطر الإئتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها

العوامل الخارجية – :تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كاتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

– تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

- العوامل الداخلية – :ضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

– عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة

–ضعف سياسات التسعير

ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها

تمثل إحدى الطرق المطبّقة على نطاق واسع لتقدير مخاطر الائتمان للطرف المقابل في الأدوات الثنائية في حساب تعديل التقييم الائتماني الثنائي .(BCVA) وهو ناتج جمع تعديل التقييم الائتماني ، وتعديل قيمة الخصم (DVA) والذي قد يعتبر مفهوم غير بديهي ويمكن اعتباره مكسبًا حيث إنه يمثل خصم من قيمة التزام الكيان الخاص في المحاسبة عن مخاطر الائتمان الخاصة به. من هذا المنطلق، فأن الـ (DVA) يمكن اعتبارها بمثابة (CVA) للطرف المقابل. وكلا هذين التعديلين، التعديل الائتماني وقيمة الخصم، يتم حسابهم بنفس الطريقة.

2مخاطر السيولة: السيولة تعني مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة و مقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين و سحوبات الودائع من قبل المودعين أما مخاطر السيولة فيمكن تعريفها بأنها التباين في صافي الدخل و القيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز و كذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات [2] .

تُقاس مخاطر سيولة السوق بثلاثة مقاييس مترابطة. المقياس الأوّل هو الفرق بين سعري الشراء والبيع. ويشير ضيق الفرق (ضآلة الاختلاف) أنّ السوق سائلة نسبيّاً. المقياس الثاني هو عمق السوق، أي إجمالي قيمة الطلبات المعروضة مقارنةً بعدد الراغبين بالشراء. المقياس الثالث هو الصمود، أي قدرة استعادة الخسائر بعد اضطرابات مؤقتة في السوق.

[1] بغدود راضية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2012، ص.21

[2] صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف، ص.6

3.مخاطر أسعار الفائدة : تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من مصادر مختلفة شاملة[1] :

- تغيرات في شكل منحنى النتائج (مخاطر منحنى النتائج) .
- تغيرات في مستوى أسعار الفائدة (مخاطر مطلقة لسعر الفائدة).
- سوء التوافق بين استراتيجيات إدارة التعرض والمخاطر المعمول بها.

حساب مخاطر أسعار الفائدة:

الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول

الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم

الأصو ل الحساسة – الخصوم الحساسة

4- مخاطر السوق: تعتبر المخاطر و الأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذه المخاطر التي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة أحوال المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار و في السياسات على الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار 4أصول و أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة[2].

5مخاطر الصرف الأجنبي : و قد تنشأ من خلال العمليات و الترجمة و التغيرات الاقتصادية كما قد تنشأ أيضا من الصفقات على أساس السلعة حيث يتحدد أسعار السلعة و متاجرتها بعملة أخرى. [3]

حساب مخاطر الصرف الأجنبي:

يقيس التقلب درجة التقلب في أسعار الصرف خلال فترة محددة. ويتم حسابه باستخدام الانحراف المعياري لعائدات العملة، وهو مقياس إحصائي يحدد مدى تشتت تحركات أسعار الصرف حول متوسط قيمتها. ويشير ارتفاع التقلبات إلى زيادة مخاطر صرف العملات الأجنبية.

القيمة المعرضة للخطر:(VaR)

القيمة المعرضة للخطر هي تقنية لقياس المخاطر تقدر الخسارة المحتملة التي يمكن أن تتكبدها المنشأة بسبب تحركات أسعار الصرف السلبية. فهو يساعد على تحديد الحد الأقصى للخسارة بمستوى محدد من الثقة خلال أفق زمني معي.

[1] كارين هورشر، أساسيات إدارة المخاطر المالية ، تعريب عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، بدون طبعة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، ،2008 ص.42.

[2] الأخضر لقيطي،إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية .دراسة ميدانية.ملتقى ، جامعة سطيف-03، 2011 ص.

[3] كارين هورشر، إدارة المخاطر المالية ، مرجع سابق،

6.مخاطر رأس المال أو سداد الإلتزامات: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالإلتزامات، و تعجز المؤسسة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة و يتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها و القيمة السوقية لخصومها، و هكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول[1]

المطلب الثاني : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول: نشأة إدارة المخاطر المصرفية1 :

يمكن إيجازها في الآتي : [2]

لقد بدأ الاتجاه العام الراهن لمصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات و كان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح، هارفرد بيزنس ريفيو عام 1956 حيث طرح المؤلف ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية و هي أن شخص ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة المخاطر بالمؤسسة . و في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم ":مدير التأمين "و تم توظيف مديري التأمين الأوائل على يد أوليات المؤسسات العملاقة و(هي شركات السكك الحديدية و الطلب) في بداية القرن العشرين، و مع تنامي الاستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى أصبح التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركة . و بالتدرج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركة .

و في عام :1929 عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك .

و في عام :1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم التأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء .و في عام :1932 تم تنظيم مشترو التأمين في نيويو رك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث المخاطرة .

و في عام :1950 تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت الرابطة لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

و في عام :1975 قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر و التأمين RIMS))كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري و تقوم جمعية إدارة المخاطر و التأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي وضع برنامج تعليمي في إدارة مخاطر يتضمن

[1]طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ،2011 ص.7

[2]طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر. أفراد. إدارات. شركات. بنوك. مخاطر الائتمان والاستثمار و لمشتقات وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص.(46..50)

سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر .و قد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في ،1973 و أصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر .)ARM(
و في الأخير يمكن القول أن إدارة المخاطر نشأت من اندماج بين تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و الفضائية و النظرية المالية و التأمين ، و مع ذلك فإن كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية ثم نقلها إلى عالم الشركات و تطبيقها فيها.

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

لقد بدأ الإهتمام بإدارة المخاطر المصرفية اعتبارا من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، حيث وردت تعاريف متعددة و متنوعة لإدارة المخاطر من قبل عدة جهات نذكر أهمها – :

عرفها الدكتور طارق عبد العال حماد كما يلي: إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات من شانها ان تقلل إمكانية حدوث الخسارة او الأثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الأدنى[1]

ويعرفها كل من الدكتور طارق الله خان والدكتور حبيب احمد على أنها: نظام شامل يضم عملية تهيئة ملائمة لإدارتها، ودعم قياسها وتخفيف اثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية .[2]

– .وقد عرفها معهد المدققين الداخليين على أنها " هيكل متناسق أو عمليات مستمرة عبر الوحدة الإقتصادية ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الإستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف[3]."

– بالإضافة إلى تعريفها على أنها: جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الأثار المترتبة عنها[4] .وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن إدارة المخاطر: هي مجموعة من الوسائل المنظمة والفعالة التي تستخدم في مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أفضل الطرق والوسائل لمواجهة تلك المخاطر بغية تحقيق الهدف المطلوب.

[1] بن عزوز بن علي، واخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار الكاتب للنشر والتوزيع، عمان، ،2013 ص.4

[2] خان طارق الله حبيب احمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسالمية، ورقة مناسبات رقم ،5 المعهد الإسالمي ل للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ،2003 ص.28

[3] هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ، (دراسة تطبيقية(، درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، ،2016 ص42

[4] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة (دراسة تطبيقية)، مذكرة الماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ،2011 ص .37

الفرع الثالث: خصائص إدارة المخاطر:

من أهم خصائص إدارة المخاطر ما يلي[1]. :

1. جعل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف المنظمة و بالتالي المساعدة في ضمان تحقيق تلك الأهداف .
2. تحسين قدرة الإدارة على فهم المخاطر و تحديدها و إ دارتها على نحو استباقي 3. .
3. تحسين التخطيط و البرمجة و اتخاذ القرارات و تعزيز تنفيذ هذه الجوانب من خلال ضمان وجود فهم شامل و مهيكل للأهداف و الأنشطة و ما يتصل بهما من مخاطر و فرص.
4. تقليص أوجه القصور المرتبطة بالنهج التقليدي المجزأ و المتبع في إدارة المخاطر من خلال إدارة شاملة و متكاملة للمخاطر.
5. تمكين الإدارة من تحديد المخاطر الرئيسية و ترتيب أولوياتها استنادا إلى معرفة المخاطر التي قد يكون لها تأثير على نطاق المنظمة.
6. بلوغ أفضل مستوى من الكفاءة في المنظمة و حماية و تعزيز أصولها و صورتها.
7. تحديد المخاطر المشتركة و المتداخلة و تحسين التواصل و المناقشة فيما بين الإدارات .تقرير المساءلة و الإطار المتكامل للمراقبة الداخلية.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف إدارة المخاطر

الفرع الأول : اهمية ادارة المخاطر

وتتمثل اهمية ادارة المخاطر في المصارف فيم يلي :

- تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة ، يتم البناء عليها وتحديد خطة وسياسة العمل.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير .
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وان المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة و الدقيقة لإتخاذ القرار يقلل من إحداث الفوضى .
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية .
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية راس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.[2]

[1] جيهان تيزري، استعراض إدارة المخاطر المؤسسة في منظومة الأمم المتحدة ، ترجمة ايستفان بوشنا، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف، ،ص8

[2] توال بن عمارة ، ادارة المخاطر في المصارف ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة سطيف ، اكتوبر ص 02.

الفرع الثاني : اهداف التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الإقتصادية العالمية 1933-1929 وبعد الحرب العالمية نتيجة افلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسئولية عن ذلك، فضلا عن حاجة إدارات هذه الشركات التابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمرالذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه و مجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها [1]

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من :

1. استيفاء كافة المتطلبات القانونية و في كل الأوقات.
2. حصر إجمالي للتعرض للمخاطر.
3. تحديد تركز المخاطر.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

♣ اختيار الهدف الرئيسي: يطرح معظم الباحثين أهداف متعددة لإدارة المخاطر و الهدفان الرئيسيان يتمثلان في التحقيق من تأثيرا المخاطر و تقليل التكلفة إلى حد الأدنى حيث يرى Mehr and Hedges أن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفها إلى فئتين[2]:

- أهداف ما قبل الخسارة.
- أهداف ما بعد الخسارة.

♣ البقاء و الاستمرارية: إن هدف إدارة المخاطر هو البقاء و ضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل في الاقتصاد، و بهذا تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة، و يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على الفعالية التشغيلية أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى .

♣استقرار الأسعار: بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك أهداف أخرى ثانوية لإدارة المخاطر و من بين هذه الأهداف هو استقرار الأرباح و المكاسب ، تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى.

---

[1] بكري، علّ حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة االقتصادية في منظمات ألعمال، المجلة العلمّة لكلّة التجارة، جامعة ألزهر، العدد 30، 6002 ص 6

[2] فتيحة بن كوادر، إدارة المخاطر و أثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية . دراسة حالة بوكالة بنك الجزائر الخارجي ، مذكرة ماستر، تخصص إدارة و تسيير المؤسسة، جامعة المدية ، 2014/2015، ص(33..35)

♣ تقليل القلق: يقصد بهدف تقليل التوتر و القلق الذي يشير له Mehr and Hedges بأنه هدف " النوم الهادئ ليلا " راحة البال التي من عرفوا أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية، و لا تعرف الإدارة ما إن قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا فإن عدم التأكد و القلق يمكن لها أن يصرف انتباه الإدارة عن الأخرى.

♣ تعظيم القيمة: إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة و هو تعظيم قيمة المنظمة و يرى dontry Neil إن هدف الإدارة عموما و هدف المديرين الذين فوضت لهم المسؤوليات (بما فيهم مدير المخاطر) هو

تعظيم القيمة، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية في المؤسسة

المبحث الثاني: اهمية التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

تعد إدارة المخاطر احدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي،و تشكلان أدوات مهمة و مترابطة في إدارة المصارف، فقديما كانت وضيفة ادارة المخاطر جزء من عملية التدقيق و لكن اليوم تم فصل الوظيفتان عن بعضهما البعض من حيث المهام و التكامل التنظيمي ، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي ،على الرغم من ان الوظيفتان مترابطتان ترابطا وثيقا.و تظهر مستويات العلاقة فيما يلي:[1]

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بنائا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها،حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التخطيط الداخلي و تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة و مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر .

2. مرحلة التنفيذ:

خلال مرحلة التنفيذ عملية التدقيق يكون محور التركيز الاساسي هو إختبار ما إذا كانت ادارة المصارف و الرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر او الحد منها ، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الظوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق و مدير المخاطر.

3. مرحلة اوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر الى اوراق العمل الخاصة بالمدقق اثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة او نتيجة يتوصل اليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف و يتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين ادارة المخاطر و التدقيق الداخلي.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:[2]

يتم وضع النتائج التي تم التوصل اليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم باعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر و التوصيات اللازمة، و يتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها الى ادارة المخاطر بالاخذ بتوصيات المدقق و متابعة تنفيذها بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم و توضيح المخاطر و تحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة و كيفية تجنبها.

---

[1] صوار يوسف ، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية ' مذكرة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية جامعة تلمسان 2008 ص 120

[2] MOEller robert , brink's modern internal auditin, wiley john and soaslnc,2005 P 107

5. مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة و تقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي و وحدة إدارة المخاطر و تهدف هذه العملية الى السيطرة على كافة المخاطر و إدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة .

المطلب الثاني : الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وتدقيق عملياتها

الفرع الأول: تدقيق عمليات إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير مما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة الى احتياجات المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم .ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلى أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة

_ **.مراحل تدقيق إدارة المخاطر** :يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية_ **:مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر** :تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فإن تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعال. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوفيق بين االثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص_ .

التعرف وتقييم التعرض للخسارة :بعد الإنتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال

وتجاهل تعرضات رئيسية ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل

أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللأزمة.

_ **تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض** :بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها1 .

_ **تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة** :تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة .وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم2120 الخاص بإدارة المخاطر على مايلي[1]:

– يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

– يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات،وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الأتي– :تقييم موثوقية وسالمة المعلومات المالية والتشغيلية.

– تقييم فعالية وكفاءة العمليات.

– تقييم مدى حماية ألصول .

تقييم مدى الإمتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الإحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل:

– إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الإستشارية في تقييم الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الإنتباه إلى المخاطر العالية .

إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة.

_ التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج لمساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

[1] الخطيب سمير،" قياس وإدارة المخاطر في البنوك"، ط ،1الإسكندرية،منشاة المعارف،ص9

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة

الفرع الثاني: الدور الذي يلعبه الدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

قبل تقديم شرح لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لا بد لنا من توضيح كيف تتم عملية ادراة المخاطر على مستوى المصرف المسؤول الأول عن هذه العملية. فالإدراة العليا تحدد الأهداف والإستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي لأي مصرف وهو الربح ، و ذلك بما يتناسب مع ظروف البيئة المحيطة بها وضمن إمكانياتها ومواردها، وتعتبر المخاطر من العوائق الأساسية التي تحول أمام تحقيق ذلك، لذلك أول عمل يجب على الإدراة القيام به هو تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر و تحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر،و من يأتي دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة للإدارة في تحديد الاحداث السلبية و التي يمكن أن يكون لها اثر سلبي على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذ استراتيجيها وبعد ذلك تأتى مرحلة تقيم للأحداث السلبية التي تم تحديدها من 1خلال قياسها بشكل كلي و ذلك من خلال معرفة البعدين الاساسيين لتقييم أية خطر و هما :

- تقدير احتمال حدوث هدا الخطر
- تقدير حجم تأثير هدا الخطر.

ويلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية التقييم من خلال تحليل وتقيم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها ، إعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدراة بان التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر بالشكل الصحيح ، وهنا تأتى المرحلة الأخيرة وهى كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدراة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر.أو تجنب الخطر. استنادا إلى درجة احتمال حدوثه. ودرجة تأثيره. ويلعب التدقيق في هده المرحلة دورا هام من خلال تقديم المشورة والنصح للإدراة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الإستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية ادارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف المصرف . ويقوم أيضا بتحليل وتقيم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية ادراة المخاطر وفى الوقت المناسب إلى مجلس الإدراة .

المطلب الثالث : أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية

يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما في تفعيل إدارة المخاطر ،ويعد بمثابة تقديم ضمانات موضوعية الى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر ، كما تبرز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية من خلال الأدوار التي يؤديها بشأن إدارة المخاطر ، والتي يمكن ذكرها في ما يلي : [1]

- ✓ اعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر.
- ✓ اعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية .
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية .

ولكي يقوم المدقق بدوره كما يجب في تفعيل إدارة المخاطر ، يتوجب عليه القيام بما يلي : [2]

- ✓ الحصول عل المستندات التي تبين طريقة البنك في إدارة مخاطره ، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة نشاط البنك .
- ✓ البحث و مراجعة و إستعراض المعلومات الأساسية و المراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر .
- ✓ مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة او المدققين الخارجيين.
- ✓ التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
- ✓ المشاركة في اعداد التقارير و المراقبة على عمليات إدارة المخاطر .
- ✓ التأكد من وجود آلية تدابير مبكر للأزمات المالية.
- ✓ إجراء مقابلات مع الإدارة العليا و التنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها .

فالمدقق الداخلي يقوم بالتأكد من تحديد و تقييم قسم إدارة المخاطر لمختلف المخاطر المحتملة التي يمكن ان يتعرض لها البنك، وبعد التعرف على المخاطر و قياسها يدرس المدقق المداخل الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، بحيث يتم مراجعة تعامل البنك مع المخاطر لتفاديها والحد منها كما يتولى المدقق الداخلي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي للمخاطر، وفي حالة ما إذا ثبت وجود قصور في دور إدارة المخاطر ، يقوم بصياغة أهداف أخرى و عرضها على إدارة البنك للموافقة عليها ، كما انه في حالة وجود تناقض ما بين سياسة إدارة المخاطر و تطبيقها ، يتوجب القيام اما بتغيير اسلوب البنك في التعامل مع المخاطر .

كما يتولى المدقق الداخلي خلال إعداد التقرير ادراج كل التوصيات اللازمة و الكفيلة بتطوير وظيفة إدارة المخاطر و تحسين و تحديث إجراءاتها ، بما يضمن تحقيق الرقابة الفعالة على مختلف المخاطر.

[1] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة. مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2011 ص 62

المبحث الثالث: بدائل الحد من المخاطر المصرفية

المطلب الأول: متطلبات بازل 2

الفرع الأول: تعريف:

بازل 2، وهي اللجنة الدولية لرقابة البنوك، تمثل بمثابة البوصلة التوجيهية للقطاع المصرفي العالمي. تأسست هذه اللجنة في عام 1974 بهدف تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال توفير إطار موحد لرقابة البنوك وإدارة المخاطر المالية. بازل 2 تعكس رؤية مشتركة للسلطات المالية الرئيسية في العالم ، حيث تسعى إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي من خلال تطوير معايير قوية وفعالة ، حيث تم إطلاق معايير بازل 2 في عام 2004 كتطوير للنسخة السابقة بازل 1، وقد جاءت هذه النسخة بتوجيهات أكثر دقة وتفصيلاً. تهدف بازل 2 إلى تعزيز إدارة المخاطر ورأس المال للبنوك، مما يعزز قدرتها على تحمل التقلبات الاقتصادية والمالية بثقة واستدامة. وبفضل الإرشادات والمتطلبات الدقيقة المحددة في بازل 2، يمكن للبنوك أن تتبنى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والتشغيل ، مما يساهم في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي العالمي وضمان استقراره.

الفرع الثاني: العناصر الرئيسية لبازل 2

1- متطلبات رأس المال: تحدد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لتغطية المخاطر المالية المتنوعة التي تواجهها.
2- تصنيف المخاطر: يتضمن تقييم وتصنيف مختلف أنواع المخاطر المالية التي تواجهها البنوك، مثل المخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السوقية، وما إلى ذلك.
3- متطلبات السيولة: تحديد نسبة السيولة المطلوبة لضمان قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب.
4- إجراءات الإبلاغ المالي: توفير توجيهات حول كيفية تقديم المعلومات المالية بشكل دقيق وشفاف للجهات الرقابية والمستثمرين.
5- اختبارات الإجهاد: تنفيذ اختبارات لتقييم قدرة البنوك على التحمل في ظل سيناريوهات مالية غير متوقعة.
6- الامتثال التنظيمي: ضمان التوافق مع المعايير والتشريعات المصرفية المحلية والدولية.

الفرع الثالث: الأهداف.

أهداف بازل 2 تتمحور حول تحسين استقرار وقوة النظام المصرفي العالمي من خلال توجيه البنوك نحو إدارة المخاطر بشكل أفضل وتعزيز قدرتها على التحمل. وتشمل الأهداف الرئيسية لبازل 2 ما يلي:

1- **تعزيز استقرار النظام المصرفي:** بازل 2 تهدف إلى تعزيز قدرة النظام المصرفي على التحمل في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية المختلفة. من خلال وضع متطلبات لرأس المال وإدارة المخاطر، تعمل على تقليل احتمالية وقوع الأزمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي.

2- **تعزيز ثقة المستثمرين والجمهور**: بازل 2 تهدف إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي عن طريق تعزيز الشفافية والتقارير المالية الدقيقة، وضمان أن البنوك تدير مخاطرها بشكل فعال وملتزمة بالمعايير المصرفية الدولية.

3- **تحسين إدارة المخاطر المالية:** من خلال وضع متطلبات لتقييم وتصنيف المخاطر المالية وتطبيق إجراءات فعالة لإدارتها، تهدف بازل 2 إلى تعزيز قدرة البنوك على التحكم في المخاطر المالية وتقليل تعرضها للخسائر.

4- تعزيز الشفافية و الإفصاح: تهدف بازل2 إالى تعزيز الشفافية و الإفصاح في النظام المصرفي، مما يساعد على تحسين فهم المستثمرين و الجمهور لمخاطر البنوك و أداءها المالي.

5- تعزيز القدرة على التحمل : بازل 2 تعمل على تعزيز قدرة البنوك على التحمل من خلال وضع متطلبات لرأس المال و نسب السيولة ، مما يساعد في تقليل الإحتمالات المحتملة لوقوع البنوك في الأزمات المالية.

الفرع الرابع: التعديلات:

تمت تعديلات عديدة على معايير بازل 2 على مر الزمن لتحسين قدرة النظام المصرفي على التحمل ومواجهة التحديات المالية المتغيرة. بعض التعديلات الرئيسية التي حصلت على بازل 2 تشمل:

1- **تعديلات على متطلبات رأس المال:** تم تحديث متطلبات رأس المال لتحسين قدرة البنوك على تحمل المخاطر المالية. قد تشمل التعديلات زيادة الحد الأدنى لرأس المال أو تعديل الأساليب المستخدمة لحسابه.

2- **تعزيز متطلبات السيولة:** تم تعديل متطلبات السيولة لتحسين قدرة البنوك على تلبية الالتزامات المالية في ظل ظروف سوق مالي غير مستقر.

3- **تحسين إجراءات الإبلاغ المالي:** تم تعديل الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالإبلاغ المالي لتعزيز الشفافية وتحسين جودة المعلومات المالية التي يقدمها البنوك.

4- **تطوير تقنيات التقييم والمراقبة:** تم تحسين الأدوات والتقنيات المستخدمة في تقييم مخاطر البنوك ومراقبتها لضمان فعالية النظام المصرفي.

5- **تعزيز متطلبات إدارة المخاطر:** تم تحسين وتوسيع متطلبات إدارة المخاطر لتشمل مخاطر مالية جديدة وضمان تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر.

6- **تحديثات مستمرة:** يتم إجراء تحديثات مستمرة على بازل 2 بناءً على استعراضات دورية للمعايير وتقييم أداء النظام المصرفي ومواكبة التغيرات في البيئة المالية العالمية.

المطلب الثاني : مقررات اتفاقية بازل الثالثة

إن انهيار بنك «ليمان براذر» الأمريكي في 15سبتمبر2008 كان الشرارة الأولى لظهور أزمة مالية مصرفية عالمية،كشفت عن مدى هشاشة النظام المصرفي الأمريكي وكذا عن الانحراف المفرط في توريق الرهونات العقارية عند عجز أصحابها عن سداد القروض .

الفرع الأول : أسباب ظهور لجنة بازل3 [1]

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 اجتمعوا القائمين على لجنة بازل لرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لتنتشل النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل.3

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي ، وهو ما عجل بمراجعة عميقة و شاملة للأنظمة و التشريعات المالية و المصرفية ، ويمكن ايراد أهم هذه أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل 2 في ما يلي :

1- نقص رؤوس الأموال الملائمة :

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخلاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي ، والمقصود بها هي الشريحة الاولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلب أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة

2- عدم كفاية شفافية السوق :

بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، مما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر للانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد.

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل ،3 الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2013، ص 314.

3- إهمال بعض أنواع المخاطر:

رغم أن اتفاقية بازل2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر

4- نقص في سيولة البنوك:

لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب اموالهم من البنوك.

5- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة : [1]

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرةً بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل% 40 منه، بينما كانت السندات التي اصدرتها المؤسسات 5800 مليارد ولاى امريكي وباتالي فالابتكارات المالية كان لها دورا بارزا في إحداث الأزماة العالمية المعاصرة .

6- الإفراط في المديونية

لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل

تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل 3

إن اتفاقية بازل الثالثة جاءت لتعزز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقب المصرفي. الأزمة المالية العالمية ،2008 فجاء نص الاتفاقية وهي خمسة محاور رئيسية من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي.

[1] - المرجع نفسه، ص .315

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي [1]:

•**المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصر ا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها .أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك. وأسقطت بازل 3كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة؛

المحور الثاني: ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجود نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر السياسية.

المحور الرابع: يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الإقتصادية في مرحلة النمو والإزدهار وتتمتع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الإقتصادي وتطيل مداه الزمني

.المحور الخامس: يعود المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتيا لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة .وتقترح اعتماد نسبة اولى وهي نسبة تغطية السيولة LGR والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالمية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة الأمد والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

الفرع الثالث: مراحل التحول إلى النظام الجديد مراحل تنفيذها

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبرى فعليها إما رفع رؤوس أموالها لغير طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل، والتقليل من حجم قروضها وفي الحالتين فإن الأمر يحتاج بعض الوقت، لذا فقد منحت إتفاقية "بازل" الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية

[1] –سارة بركات، دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلد ،09 العدد ،01 ،2015 ص 104.

على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013 بحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الإحتياط إلى نسبة 4,5% وهو ما يعرف بإسم

. ratio capital one – retier CECO ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2,5% بحلول عام ،2019 وهو ما يعرف باسم . » Cyclical Counter » كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ،2,5% يصل الإجمالي إلى 9,5% بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة "بازل" أخفقت في الإتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية.

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل أهمية القطاع المصرفي كأحد أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية والمحلية، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، وعولمة الأسواق المالية، وتحرير الأنشطة المصرفية. كما يناقش دور المؤسسات المالية العالمية مثل بنك التسويات الدولية في الإشراف على المؤسسات المصرفية بدءاً من مقررات بازل لعام 1988 وتوجهاتها في الرقابة والإشراف والإفصاح والشفافية والحد من المخاطر التمويلية .

يشير الفصل إلى أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، والتي زادت في السنوات الأخيرة وتشعبت لتشمل

مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الاستراتيجية إلى جانب المخاطر الائتمانية. يدعو هذا إلى إعادة تقييم المصارفللمخاطر وتبني نظم فعالة لإدارة المخاطر المصرفية، خاصة مع تعامل المصارف في المستجدات المصرفية ذات المخاطر العالية. تسلط الخلاصة الضوء على دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في تنسيق أنظمة الرقابة على المصارف، حيث وضعت توصيات أصبحت معايير دولية تطبق في الدول الأعضاء. تحرص الحكومات على تطبيق هذه النظم لضمان استقرار النظام المالي وكفاءة النظام المصرفي و حماية المودعين، مما يتماشى مع التطورات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتجاوز الحدود المحلية لتصبح معايير دولية.

الفصل الثالث

دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R

تمهيد الفصل:

يُشكّلُ الفصلُ التطبيقيّ ركيزةً أساسيةً في رحلةِ إعدادِ مذكرةِ التخرجِ، حيثُ يُتيحُ للطالبِ فرصةَ تطبيقِ المعرفةِ النظريةِ المكتسبةِ على أرضِ الواقعِ واكتسابِ مهاراتٍ عمليةٍ قيّمةٍ تُثري مسيرتهُ المهنيةَ.

فمن خلالَ هذا الفصلِ، يُمكنُنا فهمُ المفاهيمِ النظريةِ بشكلٍ عمليٍّ مُباشرٍ، واكتسابِ مهاراتٍ عمليةٍ جديدةٍ في مجالِ التخصص، وتعزيزِ مهاراتِ التواصلِ والعملِ الجماعيّ، وتطويرِ مهاراتِ حلّ المشكلاتِ واتخاذِ القراراتِ.

يُعدّ الفصلُ التطبيقيّ إضافةً قيّمةً إلى السيرةِ الذاتيةِ للطلبةِ، ممّا يُحسّنُ من فرصِ حصولهِ على عملٍ بعدَ التخرجِ.

المبحث الأول : التعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة

المطلب الأول : التعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: صرحٌ ماليٌّ عملاقٌ يُساهمُ في تنميةِ الجزائر تأسسَ بنكُ الفلاحةِ والتنميةِ الريفيةِ عامَ 1983، ليُصبحَ رافعةً أساسيةً لِتنميةِ القطاعِ الفلاحيّ وِترقيةِ المحيطِ الريفيّ في الجزائر.

يُعدّ بنكُ الفلاحةِ والتنميةِ الريفيةِ اليومَ صرحًا ماليًا عملاقًا بِـ300 وكالةٍ و39 مديريةً جهويةً، ورأسِ مالٍ قُدّرَ بِـ3.3 مليار دينارٍ جزائريّ، بينما بلغَ مجموعُ تعاملاتهِ الاقتصاديةِ والبنكيةِ 5.5 مليار دولارٍ.

يُشرفُ على سيرِ عملِ البنكِ طاقمٌ بشريٌ مُؤهّلٌ يُناهزُ 7000 موظفٍ، موزّعين على شبكةٍ واسعةٍ من الوكالاتِ تُقدّمُ خدماتٍ مُتنوّعةً لِلمواطنينَ.

نالَ بنكُ الفلاحةِ والتنميةِ الريفيةِ تصنيفًا مُتميّزًا من طرفِ مجلسِ قاموسِ البنوكِ، ليُؤكّدَ مكانتهُ المرموقةَ بينَ المؤسساتِ الماليةِ في الجزائرِ والعالمِ.

تعريف وكالة بدر فرع ولاية تبسة.488:

تأسيسٌ عريقٌ لمؤسسةٍ رائدةٍ في خدمةِ الفلاحةِ بِتبسة:

تُمثّلُ وكالةُ بدرِ تبسةِ، المُرقّمةُ 488، رمزًا بارزًا لِتاريخٍ عريقٍ في خدمةِ القطاعِ الفلاحيّ بِولايةِ تبسة

تأسستْ الوكالةُ بموجبِ المرسومِ الرئاسيّ الصادرِ بتاريخِ 13 مارس 1982، لِتُصبحَ ممثلةً رسميةً لِبنكِ الفلاحةِ والتنميةِ الريفيةِ على مستوى الولايةِ.

موقعٌ استراتيجيٌّ لِخدمةٍ مُتكاملةٍ:

تقعُ الوكالةُ في حيّ "نهجِ العقيدِ محمدِ الشريف"، موقعٍ استراتيجيٍّ يُتيحُ لها الوصولَ بِسهولةٍ إلى معظمِ المرافقِ العموميةِ في المدينةِ، ممّا يُسهّلُ على المُتعاملينَ معها الوصولَ إلى خدماتها.[1]

وكالةٌ رئيسيةٌ تُشرفُ على شبكةٍ واسعةٍ

تُعدّ وكالةُ بدرِ تبسةِ 488 وكالةً رئيسيةً لِفرعِ البنكِ الجهويّ 012، أو ما يُعرفُ بِالمجموعةِ الجهويةِ للاستغلالِ لِبنكِ الفلاحةِ والتنميةِ الريفيةِ.

تُشرفُ الوكالةُ على شبكةٍ واسعةٍ من الوكالاتِ الأخرى في الولايةِ، تشملُ :[2]

وكالةُ وسطِ المدينةِ (رقم 494)

وكالةُ بئرِ العاترِ (رقم 490)

وكالةُ العويناتِ (رقم 491)

وكالةُ الماءِ الأبيضِ (رقم 492)

وكالةُ الشريعةِ (رقم 485)

[1] – http://www.badr-bank.dz/

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة .488.

المطلب الثاني : مهام و إمتيازات وكالة بدر تبسة .488.

أولا : مهام الوكالة متمثلة في ما يلي :[1]

القيام بالعمليات البنكية المطلوبة من طرف الزبائن.

العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن .

السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين.

منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها.

السهر على رفع مردودية الخزينة.

تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني.

العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة.

تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع .

ثانيا : إمتيازات الوكالة

تشتركُ وكالةُ بدرِ تبسةِ مع باقي الوكالاتِ في مجالِ العلاقاتِ المحليةِ والبنكيةِ، وتُقدّمُ لِعملائها العديدَ من الامتيازاتِ، أبرزُها :

التقديم المنظم للبيانات تسليم منح القروض ، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها.

سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب ، إيداع وتحويل.

الاعتماد على الموزعات المالية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية ، وكذا سرعة تنفيذها.

تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف جد قصير.

إنجاز بعض الخدمات عبر شبكات الانترنت ، حيث يتاح للزبائن معرفة أرصدتهم وكذا الاطلاع على معلومات تهمهم.

ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون.

الجودة والسرعة في الأداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

3 معلومات مقدمة من طرف الوكالة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة بدر تبسة .488 [1]

تُحرصُ وكالةُ بدرِ تبسةِ على مواكبةِ التطوراتِ في المنظومةِ البنكيةِ الجزائريةِ، ممّا أدّى إلى تحسينٍ ملحوظٍ في جودةِ الخدمةِ المُقدّمةِ وزيادةِ رضا العملاءِ وتعزيزِ تنافسيةِ الوكالةِ في السوقِ، و ذلك بفضل الهيكل التنظيمي الممتاز الموضح في الشكل الآتي :

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة (قسم المفتشية العامة)

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

المنهج هو الأسلوب العلمي المتبع في البحث الذي يسلكه الباحث لدراسة سلوك ظاهرة معينة قصد الوصول إلى كشف حقيقة تطورها، والبحث عن حلول لمعالجة المشاكل المرتبطة بها، فالبحث العلمي يتميز بقدرته على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، وللوقوف على واقع التدقيق الداخلي ودورها في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة و الفروع الأخرى في الولاية، فإن ذلك يستلزم إجراءات منهجية تكون بمثابة المسار الذي يقود إلى الحقائق، حيث يعتبر هذا الإطار أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل الوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة، ويناقشه من مختلف الجوانب، لذا سيتم الاعتماد على استمارة لجمع المعلومات التي من خلالها سيتم الحكم على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، وذلك سيتم توضيحه فيما يلي:

- **المطلب الأول: إجراءات الدراسة؛**
- **المطلب الثاني: أدوات ووسائل الدراسة؛**
- **المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة.**

المطلب الأول: إجراءات الدراسة

تتطلب أي دراسة علمية إجراءات منهجية تكون بمثابة المسار الذي سوف يقود أي باحث لمعرفة ما يريد من البحث، وأيضا لإجابته على الأسئلة أو فك الغموض أو إيجاد استفسارات حول الموضوع الذي يريد دراسته أو البحث عن ما تحتويه طياته، وهذه الإجراءات تختلف من دراسة لأخرى، إلا أن هذه الأساليب والإجراءات تساعد على جمع ومعرفة المعلومات التي يرجى من خلالها إيجاد حلول للتساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين الذين يعملون في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، وذلك لسنة 2024، حيث يقدر عدد العمال بـ50 عامل[1]، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية وهي الأنسب في حالة وجود تجانس بين أفراد المجتمع، وعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين المستجوبين.

تتمثل عينة الدراسة في الموظفين العاملين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، حيث شكلت عينة الدراسة 30 مفردة، وقد شكلت عينة الدراسة من نسبته 60% من مجتمع الدراسة، ويمكن توضيح عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي لم يتم استرجاعها أو المستبعدة من خلال الجدول التالي:

[1]– معلومات مقدمة من مصلحة الموارد البشرية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

الجدول رقم (01): تداول الاستبيان

الاستبيانات	العدد	النسبة (%)
مجمل الاستمارات الموزعة	42	100
مجمل الاستمارات المستلمة	33	78.57
مجمل الاستمارات الملغاة	03	07.14
مجمل الاستمارات الصالحة لتحليل	30	71.42

المصدر: من إعداد الطالبين.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم توزيع 42 استبيان بما يوافق حجم عينة الدراسة، حيث تم استرجاع 33 استمارة بنسبة78.57%من مجموع الاستبيانات الموزعة، أما الاستبيانات الصالحة للتحليل والتي تعكس حجم العينة فقدر بـ 30 استمارة، بنسبة 71.42%وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

ثانيا: نموذج الدراسة

تتناول الدراسة البحث في دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، وبالتالي فهي تشتمل على المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل:** التدقيق الداخلي.
- **المتغير التابع:** الحد من المخاطر البنكية.

ويمكن عرض مختلف تلك المتغيرات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة

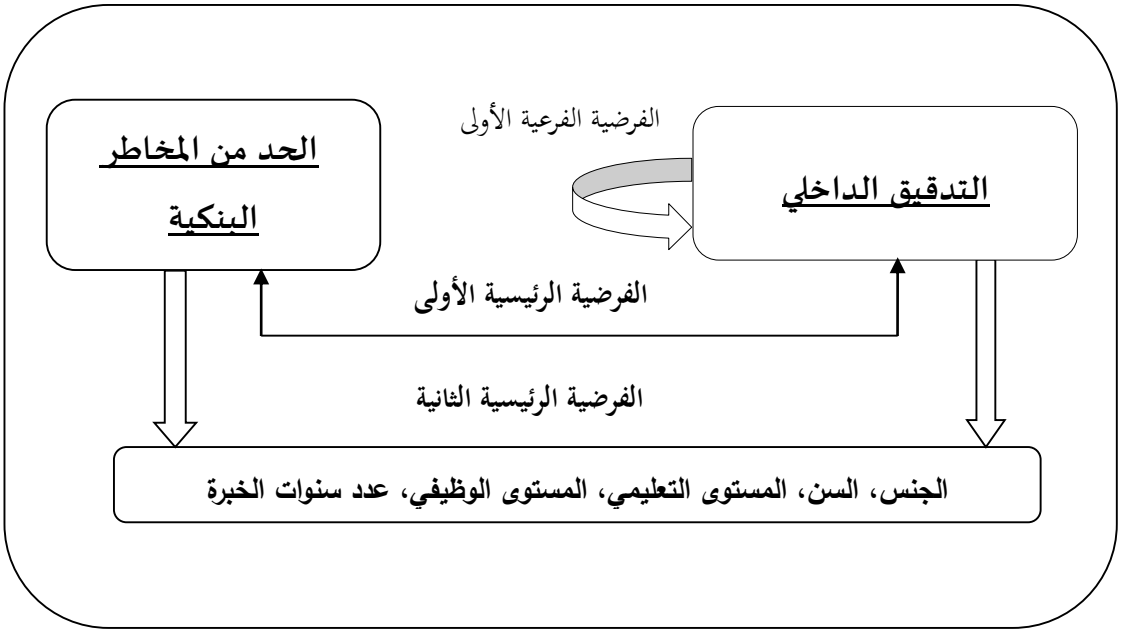

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الإطار النظري للدراسة.

وبالتالي شمل نموذج الدراسة على متغير مستقل (التدقيق الداخلي) تم الإعتماد في قياسه على مجموعة من العبارات، وشمل متغير تابع أيضا والمتمثل في(الحد من المخاطر البنكية)، وذلك لقياس ومعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما تم الإعتماد على متغيرات المراقبة والمتمثلة في (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) لقياس ومعرفة الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة، وذلك من خلال الإجراءات الموضوعة بغية الوصول إلى نتائج دقيقة.

المطلب الثاني: أدوات ووسائل الدراسة

من أجل الوصول لتحقيق أهداف الدراسة ولجمع المعلومات المتعلقة بها تم استخدام مجموعة من الوسائل التي سهلت هذه العملية، وتعتبر أداة الدراسة الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته، بحيث ليس هناك تصنيف موحد لهذه الأدوات حيث تتحكم طبيعة فرضية الدراسة في اختيار الأدوات التي سوف يستعملها الباحث، لهذا كان عليه أن يلم بطرق عديدة وأساليب مختلفة وأدوات متباينة كي يستطيع أن يحل مشكل البحث والتحقق من فرضه.

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالوسائل اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، والمتمثلة في السجلات والوثائق التي تم تسلمها من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، والتي ساعدت على توفير بعض المعلومات المتعلقة به، بالاضافة الى الأداة الرئيسية للدراسة والمتمثلة في الاستبيان.

أولا: وسائل جمع المعلومات

1- **الوثائق والسجلات:** لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالبيانات الخاصة بالبنك من الناحية التاريخية وذلك من خلال التعريف به وأهدافه ومهامه، بالإضافة للهيكل التنظيمي للبنك وكذلك من خلال إجراء بعض المقابلات.

2- **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة من الأدوات المساهمة في جمع البيانات، نظرا لتميزها بالسهولة النسبية وتطبيقها مباشرة، حيث تساعد في وصف الأحداث والحقائق، إذا استعملت من قبل الباحثين بطريقة سليمة، وذلك من خلال ملاحظة كافة التحركات والتفاعلات بالاعتماد على الحواس، لتشخيص وضع البنك محل الدراسة.

ثانيا: الإستبيان (أداة الدراسة)

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته وليس هناك تصنيف موحد لهذه الأدوات حيث تتحكم طبيعة فرضية الدراسة في اختيار الأدوات التي سوف يستعملها الباحث، لهذا كان عليه أن يلم بطرق عديدة وأساليب مختلفة وأدوات متباينة كي يستطيع أن يحل مشكل البحث والتحقق من فرضه، وقد يستفيد الباحث من أكثر من أداة واحدة في بحثه، ولعل أول ما يجب على الباحث القيام به هو اختيار العينة التي

سيدرسها، ومن ثم يقرر إن كان سيلجأ إلى الملاحظة أو المقابلة أو الاستبيان للتحقق من فرضه، أو الأساليب الإسقاطية أو تحليل المضمون أو أساليب قياس الاتجاهات، كما قد يلجأ إلى أكثر من أداة واحدة.

1- اعداد أداة الدراسة (الاستبيان)

يعد الاستبيان أداة من أدوات جمع المعلومات، وقد يستخدم على نطاق واسع ليشمل منطقة جغرافية واسعة أو في إطار ضيق على نطاق البنك، وتعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته[1]، كما تعتبر المصدر الأول والأساسي الذي تم إستخدامه في هذا البحث.

وبالنسبة للاستبيان المستخدم في هذه الدراسة فقد تم إعداده على عدة مراحل استنادا إلى الجانب النظري للدراسة وبما يتلاءم مع نموذج وفروض الدراسة، وذلك بناءا على المراحل التالية:

- مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع وتحرير العبارات منها؛
- إعداد استمارة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستمارة الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين؛
- ضبط النموذج النهائي من الاستمارة بناء على ملاحظات المحكمين رفقة الأستاذ المشرف؛

حيث اشتمل الاستبيان على جزأين أساسيين، و فيما يلي وصف لهما:

- **الجزء الأول:** ويشتمل على متغيرات الدراسة الديمغرافية والمتمثلة في كل من (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)
- **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـ 14 سؤال تم تقسيمه على محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة، ويوضح الجدول الموالي متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم (02): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد الفقرات
التدقيق الداخلي	07
الحد من المخاطر البنكية	07
اجمالي الفقرات	14

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الاستبيان.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت **(LikertScale)** الخماسي والذي يتضمن خمسة مقاييس هي (موافق جدا بدرجة **5**، موافق بدرجة **4**، محايد بدرجة **3**، غير موافق بدرجة **2**، غير موافق جدا بدرجة

[1]_ مصطفى صلاح فوال، **مناهج البحث العلمي الاجتماعية**، دار غريب، مصر، 1998، ص: 305.

1)، وقد تم اختيار هذا المقياس لكونه يسمح للمجيب أن يحدد مستوى تطبيق المتغيرات المدروسة وفق ما يراه، خاصة وأن طبيعة العبارات تتطلب الإجابة بدرجات مختلفة، حيث تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسطالمرجح	[1-1.79]	[1.8-2.59]	[2.60-3.39]	[3.4-4.19]	[4.20-5]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدام SPSS**، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013،ص:24.

ثالثا: الأساليب الاحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة والتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب الآلي، حيت تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية **(SPSS V25) (Statistical Package for the Social Sciences** بهدف الاقتصاد في الوقت والحصول على نتائج أكثر دقة، حيث تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لمعرفة البيانات الأولية لمجتمع الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
- **المتوسط الحسابي:** يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما، حيث أن استخدامه لإجابات عينة الدراسة على الإستبانة يعبر عن مدى أهمية العبارة عند أفراد العينة؛ وهو يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة تكون محصورة بين (**01- 05** درجات) تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان.
- **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي.
- **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.
- **معامل الارتباط بيرسون:** أستخدم في تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين؛ وقيمته محصورة بين ±**1**.

- **اختبار التوزيع الطبيعي** (**Tests of Normality**) لمعرفة واستكشاف نوع توزيع بيانات العينة نحو كل متغيرات الدراسة.
- **نموذج الانحدار الخطي البسيط:** وهو نموذج إحصائي يعبر عن العلاقة بين متغير تابع ومتغير واحد مستقل والغرض منه هو دراسة وتحليل أثر متغير مستقل على متغير تابع ويمكن من خلاله تقدير قيمة أحد المتغيرين بمعلومية قيمة المتغير الآخر، وبتطبيق الانحدار الخطي البسيط من خلال الاستعانة ببرنامج **(SPSS)** فإننا نحصل على عدة مخرجات تكون مرتبة في جداول وهي: جدول نموذج الانحدار **(R^2، r)**، جدول تحليل التباين**(ANOVA)** يضمن قيم **(F، Sig)**، وجدول المعاملات ويضم قيم اختبار **(T-Test)** وقيم**(Sig)** لكل معلمة انحدار.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز فقط على المؤشرات الإحصائية التي تخدم العلاقة للظاهرة المدروسة وهي:

- **معامل الارتباط بيرسون:** لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، **ومعامل التحديد(R^2)**ويقيس مدى مساهمة المتغير التابع في المتغير المستقل، ويكشف لنا النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المساهمة أكبر، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارج الدراسة وللخطأ العشوائي، وقيمته تتراوح بين **[0، -1]ومعامل الانحدار (التأثير) (α)**وهو المعامل الذي يعبر عن القيمة التي يزداد بها المتغير التابع عند تغير وزيادة قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.
- **اختبار F (F-test)لمعرفة العلاقة بين المتغيرين:** وهي القيمة التي تشير إلى جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويتم الحكم على معنوية العلاقة من خلال قيمة احتمال الخطأ **(Sig)** المصاحبة لقيمة **(F)** فإذا كانت قيمة**(Sig)** أقل من **(0.05)**فإن العلاقة معنوية، ومن خلاله يتم الحكم على قبول الفرضية.
- **اختبار T (T-test) لمعرفة التأثير بين المتغيرين:** للتحقق من معنوية التأثير (حقيقي وله دلالة إحصائية) ويتم الحكم على معنوية التأثير من خلال قيمة احتمال الخطأ**(Sig)**المصاحبة لقيمة **(T)**فإذا كانت قيمة **(Sig)**أقل من **(0.05)**فإن التأثير معنوي، أي أن قيمة معامل الانحدار تشير إلى وجود تأثير معنوي (دال إحصائيا) للمتغير المستقل على المتغير التابع.
- **تم اختيار مستوى الدلالة (0.05)**لاختبار فرضيات الدراسة وهو مستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة آلفا تساوي **(0.05)**، ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة يجب ألا يزيد عن **(0.05)**أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن **(0.05)**،ومن أجل اتخاذ القرار فإننا نقارنه مع مستوى المعنوية**(Sig)**، أو (احتمال الخطأ)**(P-value)** وهو يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل

(SPSS)، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة قيمة احتمال الخطأ**(Sig)** المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة **(0.05)**.

- **قاعدة قرار اختبار الفرضية في فرضيات العلاقة:** نقارن بين قيمة مستوى المعنوية **(sig)** المصاحبة لقيمة اختبار **(F) (F-test)**والمحسوبة باستخدام برنامج **(SPSS)** مع مستوى الدلالة المعتمد **(0.05)**فإذا كانت **(Sig)**للاختبار**(F-test)**أقل من أو تساوي مستوى الدلالة **(0.05)** فإن العلاقة بين المتغيرات دالة إحصائيا، أي نرفض الفرضية الصفرية (H_0)ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة

تعتبر المصـــداقية والثبات من أهم الموضـــوعات التي تهم الباحثين لتأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج، وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياســـه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات، كما أن هذا الإجراء المتمثل في الاختبار الميداني للأداة لا يغني عن عرضها على المشرف على البحث وبعض الخبراء والباحثين الأكفاء في هذا الشـــأن للتعرف على وجهات نظرهم إلى جانب أنه من المهم كذلك أن يقوم الباحث بقياس الثبات للتأكد من جودة قائمة الاستقصاء.[1]

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بذلك قدرة الإستبيان على قياس المتغيرات التي وصفت لقياسها، وشمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على محكمين من أساتذة مختصين في كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وفي ضوء الملاحظات تم تعديل الإستمارة وذلك رفقة الأستاذ المشرف للحصول على النسخة النهائية للإستبيان.[2]

كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة (الإستبانة) من خلال حساب معامل "بيرسون"، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[3]:

الجدول رقم(04): قيمة معامل الصدق لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	متغيرات الدراسة	معامل الصدق بيرسون
الفقرة من 01 الى 07	**التدقيق الداخلي**	**0.797**
الفقرة من 08 الى 14	**الحد من المخاطر البنكية**	**0.845**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءاعلى نتائج تحليل**SPSS**.

[1]–مصطفى طويطي، **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان– تطبيقات عملية على برنامج excel**، دار النشر الجامعي، تلمسان – الجزائر، 2018، ص: 141.

[2]– الملحق رقم (01) إستمارة الإستبيان.

[3] – الملحق رقم (02)

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل الصدق بالنسبة للمتغير الأول التدقيق الداخلي قدر بـ 79.7% وهي نسبة صدق عالية، أما بالنسبة للمتغير الثاني الحد من المخاطر البنكية فقد بلغ قيمة معامل الصدق نسبة 84.5 % وهي نسبة صدق عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة، ومنه يمكن اعتماد استبيان الدراسة التي تصلح بنسبة كبيرة لقياس ما صممت من أجله.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان وعددها 30 على مجتمع الدراسة لتأكد من ثباتها طبقا لمعامل الثبات لكرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)[1]للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (05): قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	متغيرات الدراسة	معامل الثبات ألفا كرونباخ
الفقرة من 01 الى 07	**التدقيق الداخلي**	**0.861**
الفقرة من 07 الى 14	**الحد من المخاطر البنكية**	**0.819**
الفقرة من 01 الى 14	**الاستبيان ككل**	**0.854**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل **SPSS**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات لعبارات كل محور من محاور الاستبيان مرتفعة، حيث أن معامل ثبات محور التدقيق الداخلي كان 86.1%، في حين أن معامل ثبات محور الحد من المخاطر البنكية بلغ 81.9%، وهي معاملات ثبات عالية جدا، والتي أدت بطبيعة الحال ليكون معامل الثبات الإجمالي الكلي للاستبيان 85.4%، وهو معدل ثبات عالي بالقدر الكافي والمقبول، مما يدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة نظرا لقدرته على إعطاء نفس النتائج إذا ما أعيد في نفس الظروف عبر الزمن يكون قادرا على أن يحقق دائما النتائج نفسها، وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان.

[1]– **ألفا كرونباخ:** "هو اختبار لفحص مدى انسجام أسئلة المحور فيما بينها وكذا مدى انسجام محاور الدراسة مجتمعة وعليه فهو يحدد مدى اعتمادية استمارة الاستبيان للدراسة وقدرتها على إعطاء بيانات وقياسات مستقرة نوعا ما وغير متباينة، فكلما كانت قيمة معامل" ألفا كرونباخ " أعلى تكون أداة القياس (استمارة) أفضل وتتراوح قيمة المعامل بين0 و1 ويعتبر الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل هو60% (أنظر محمود مهدي العتبي، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار حامد، الأردن، 2005، ص: 49).

[2]– الملحق رقم (03).

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للبيانات

للوصـول إلى نتائج الدراسـة تم توزيع أداة الدراسـة المتمثلة في الاسـتبيان وتحليل بياناتها الوصـفية والنوعية التي تضـمنتها محاور الاسـتبيان، وذلك بهدف الوصـول إلى نتائج حقيقية يتم الاعتماد عليها فيما بعد، وسيتم أيضـا في هذا الجزء من الدراسـة اختبار الفرضـيات لأجل تحديد طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسـة ومدى مسـاهمة المتغير المسـتقل المتمثل في التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية في البنك محل الدراسة، ومن ثم مناقشة النتائج التي تم الحصول عليها، وسيتم التطرق الى المطالب الموالية:

- **المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛**
- **المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة؛**
- **المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.**

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

تم توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة والتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وفيما يلي تحليل لذلك[1].

أولا: متغير الجنس

يمثل الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	14	46,70
أنثى	16	53,30
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

من خلال الجدول السابق يلاحظ انخفاض نسبة الذكور مقارنة بنسبة الاناث، إذ لم تتعدى نسبة الذكور من المجتمع 46,70% مقابل 53,30% للاناث، وعليه فإن مختلف الوظائف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة تشغلها الإناث.

[1]– الملحق رقم (04)

الشكل رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

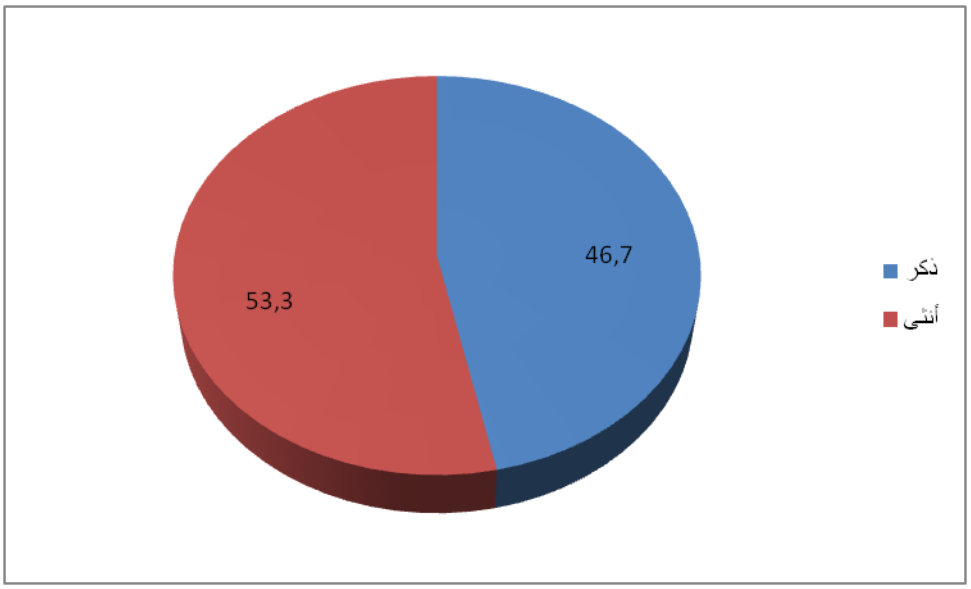

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

وعليه يتبين أن التركيبة البشرية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، تتمثل أساسا في الاناث حيث تمثل هذه الأخيرة الأغلبية بالنسبة لموظفي عينة الدراسة، وذلك بسبب طبيعة العمل في البنك والتي تتطلب بعض الخدمات الادارية التي تتقنها النساء أكثر من الرجال .

ثانيا: متغير السن

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة (%)
أقل من 30 سنة	5	16,70
من 30 الى 50 سنة	20	66,60
من 50 سنة فأكثر	5	16,70
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى كانت تخص الفئة العمرية " من 30 الى 50 سنة " حيث قدرت بـ 66,60% ، أما بالنسبة للفئات العمرية الأخرى جاءت متفاوتة فيما بينها، ففيما يخص الفئة العمرية"من 50 سنة فأكثر " بلغت نسبة أفراد المجتمع 16,70%، وجاءت متساوية مع الفئة العمرية " أقل من 30 سنة " بنسبة16,70% ، هو ما يمكن أن يفسر على أن البنك يختار موظفيه من مختلف الفئات العمرية بما يتناسب وطبيعة وظائفها، وهنا يمكن القول أن البنك يعمل على تنويع تركيبته البشرية

من حيث توظيف جميع الفئات العمرية، وإضافة كفاءات بشرية مؤهلة من مختلف الأعمار، ويلخص الشكل الموالي أهم هذه المعطيات:

الشكل رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

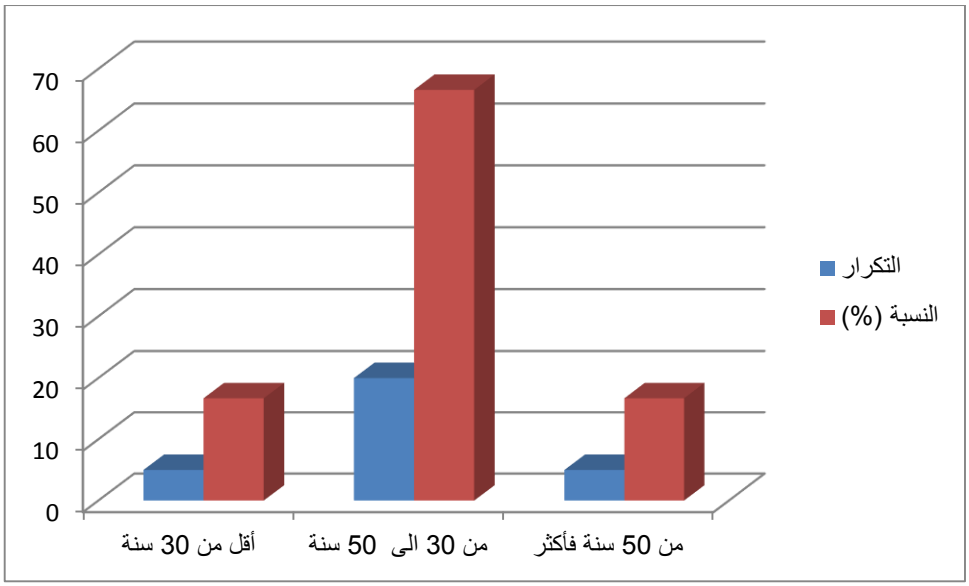

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

وعليه يتبين أن أكثر الفئات العمرية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة تتراوح أعمارهم بين "30-50 سنة"، ومنه يمكن القول أن البنك يعتمد في نشاطه على هذه الفئة لأنه غالبا ما يتمتعون بمزيج من الخبرة الكافية والطاقة العالية ، مما يسهل أداء العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

ثالثا: متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
ليسانس	**5**	**16,7**
ماستر	**13**	**43,3**
شهادات عليا	**7**	**23,3**
شهادات أخرى	**5**	**16,7**
المجموع	**30**	**100,0**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

من خلال ما سبق يلاحظ أن نسبة أفراد عينة الدراسة من حاملي شهادة الماستر وهي النسبة الأعلى مقارنة بباقي المستويات الأخرى، حيث سجل نسبة قدرها 43,3%، كما قدرت كذلك نسبة أفراد عينة الدراسة من الشهادات العليا، بـ 23,3%، وجاءت باقي المستويات متساوية، كما هو موضح في نتائج الجدول،

وما يمكن استخلاصه هنا أن المؤسسة تعتمد على الكفاءات الجامعية في تسيير مختلف شؤونها، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

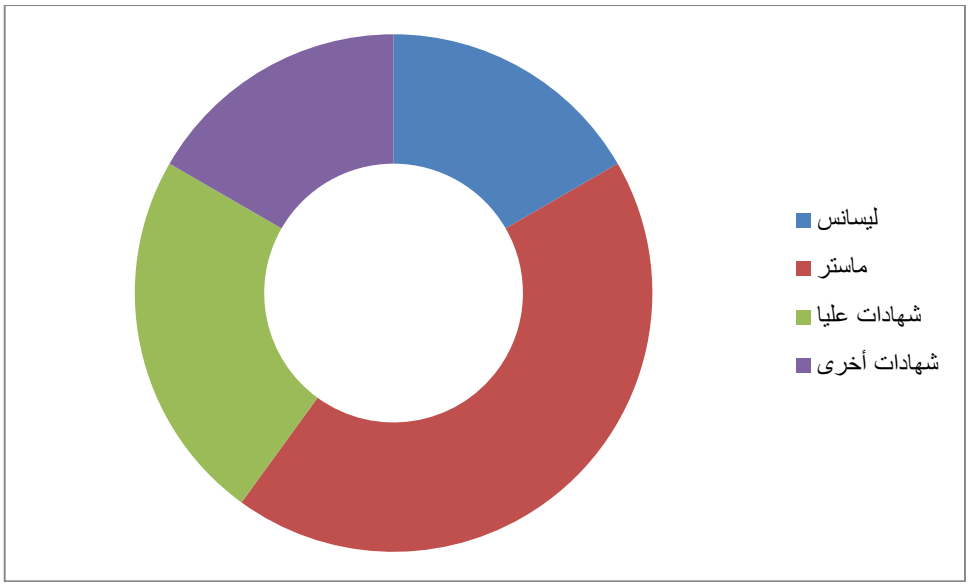

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

وعليه يتبين أن أكثر المستويات التعليمية الموجودة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة هو المستوى الجامعي، وعليه يمكن القول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يستهدف بصفة أولية في عملية إستقطابه للموظفين للجامعيين، وذلك يدل على توفير الجامعة للكفاءات البشرية المطلوبة من قبل البنك.

رابعا: متغير المستوى الوظيفي

يمثل الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال متغير المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة (%)
مدير	2	6,7
رئيس مصلحة	3	10,0
محاسب	5	16,7
مراقب داخلي	2	6,7
وظيفة أخرى	18	60,0
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

من خلال ما سبق يلاحظ أن النسبة الأكبر تعود الى "وظيفة أخرى" التي تقدر ب: 60% ، ثم تأتي باقي المستويات متفاوتة فيما بينها حيث أن "محاسب" قدر ب16,7 % ويليها "رئيس مصلحة" بنسبة قدرها 10 % فيما بعد يكون "مدير" و"مراقب داخلي" بنسبة متساوية تقدر ب6,7 % ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

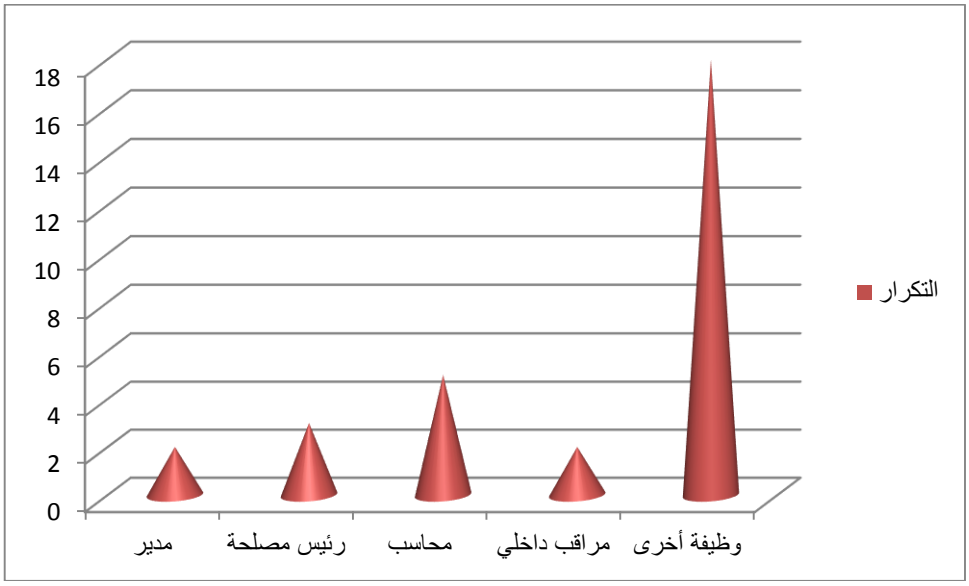

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

خامسا: متغير عدد سنوات الخبرة

يمثل الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال متغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	**9**	**30,0**
من 5 الى 10 سنة	**10**	**33,3**
أكثر من 10 سنوات	**11**	**36,7**
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكثر خبرة بلغت نسبتها 36,7 %، وهي الفئة "أكثرمن 10 سنوات "، لتليها الفئة "من 5 الى 10 سنة " بنسبة 33,3% لتحل المرتبة الثانية ، ثم تأتي الفئة "أقل من 5 سنوات " في المرتبة الأخيرة بنسبة 30%، ، وهو ما يفسر وجود خبرة يمكن الاعتماد عليها في أداء عمل البنك. ويلخص الشكل الموالي أهم هذه المعطيات:

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

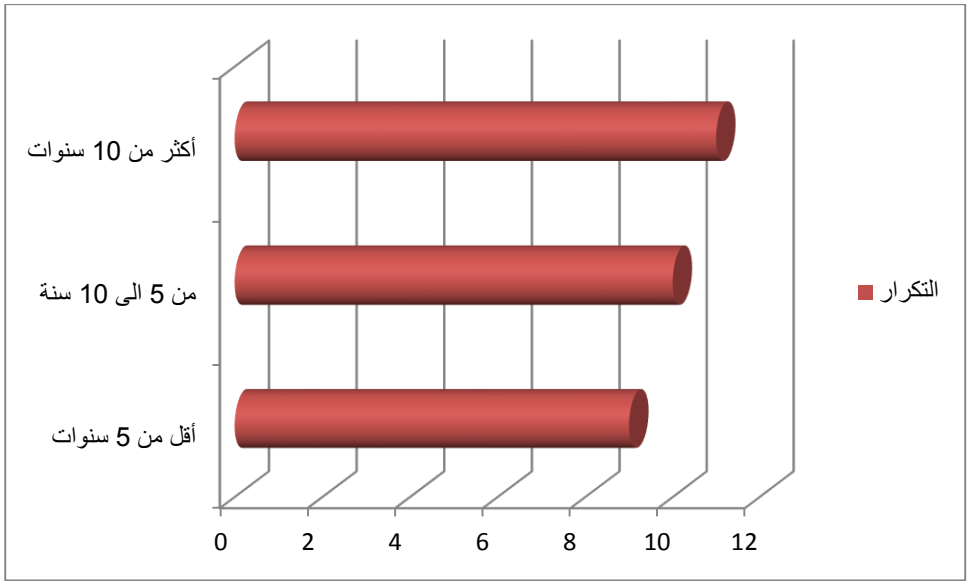

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل SPSS.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل اتجاهات اجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان[1]، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSS).

أولا: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير التدقيق الداخلي

يمثل الجدول التالي إجابات عينة الدراسة حول متغير التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة كما يوضح الجدول الموالي:

[1]– الملحق رقم (05)

الجدول رقم (11): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير التدقيق الداخلي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
01	هل تملك الوكالة سياسة توافق معايير معاهد التدقيق الداخلي الدولية	3,433	1,006	مرتفع	07
02	هل يتم مراجعة و تحديث سياسة التدقيق الداخلي بشكل دوري	3,766	0,858	مرتفع	05
03	هل لدى الوكالة هيكل تنظيمي واضح للتدقيق الداخلي يضمن استقلالية عن الإدارة	3,700	1,149	مرتفع	06
04	هل يتم ابلاغ الإدارة العليا أو الجهوية واللجنة الفنية للمراجعة بنتائج التدقيق الداخلي بشكل منتظم	3,933	1,080	مرتفع	04
05	هل يتم تحليل أدلة التدقيق بشكل واضح وموجز	4,033	0,850	مرتفع	02
06	يتم تحليل أدلة التدقيق بشكل صحيح وتقييم للمحاظر والضوابط	4,066	0,827	مرتفع	01
07	يتم استخدام تقنية المعلومات بشكل فعال لدعم عملية التدقيق الداخلي	3,966	0,764	مرتفع	03
	متغير التدقيق الداخلي للبنوك	3,842	0,696	مرتفع	-

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل **SPSS** .

يتبين من الجدول أعلاه أن متغير التدقيق الداخلي ذو اتجاه مرتفع؛ بمتوسط حسابي قدره 3.842 وانحراف معياري 0.696، حيث ينتمي المتوسط الحسابي لهذا المتغير في سلم ليكارت الخماسي للمجال [3.40-4.19]، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة تتبنى سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي، لتضمن فعالية وموثوقية عملياته، مما يساهم في تحسين الأداء العام للبنك وضمان الامتثال لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وتم قياس هذا المتغير من خلال (07) عبارات أشارت إلى درجة مرتفعة كالآتي:

- **العبارة رقم (01):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 3,433 بانحراف معياري قدره 1,006، وجاءت السابعة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يلتزم بتطبيق سياسات تتوافق مع معايير المعاهد الدولية، مما يضمن أن ممارسات التدقيق الداخلي تواكب أفضل المعايير العالمية.

- **العبارة رقم (02):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 3,766 بانحراف معياري قدره 0,858، وجاءت الخامسة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يحرص على مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي بشكل منتظم، وهذا يجعلها ملائمة وتتوافق مع التغيرات في البيئة التنظيمية والقانونية، للتعزيز من فعالية عمليات التدقيق.

- **العبارة رقم (03):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة ب3.700 بانحراف معياري قدره 1,149، وجاءت السادسة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يتمتع

بهيكل تنظيمي واضح يضمن استقلالية وحدة التدقيق الداخلي عن الإدارة، لضمان عدم تأثير الإدارة على نتائج التدقيق، مما يعزز من موضوعية وحيادية عمليات التدقيق.

- **العبارة رقم (04):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 3,933 بانحراف معياري قدره 1,080، وجاءت الرابعة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يبلغ الإدارة العليا واللجنة الفنية للمراجعة بنتائج التدقيق الداخلي بشكل دوري ومنتظم، وذلك يسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بناء على توصيات التدقيق، للمساهمة في تحسين العمليات الداخلية وضمان الامتثال للمعايير المعتمدة.

- **العبارة رقم (05):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 4,033 بانحراف معياري قدره 0,850، وجاءت الثانية في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يحرص على تحليل أدلة التدقيق بشكل واضح وموجز، مما يسهل فهم النتائج والتوصيات ويعزز من فعالية تقارير التدقيق النهائية.

- **العبارة رقم (06):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة ب4,066 بانحراف معياري قدره 0,827، وجاءت الأولى في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يجري تقييم شامل ودقيق لأدلة التدقيق مع التركيز على الضوابط الداخلية، هذا التقييم يزيد من موثوقية نتائج التدقيق ويساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

- **العبارة رقم (07):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة ب3.966 بانحراف معياري قدره 0,764، وجاءت الثالثة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يعتمد على تقنية المعلومات بشكل فعّال لدعم عملية التدقيق الداخلي، يمكن من جمع وتحليل البيانات بكفاءة ودقة، مما يسهم في تقديم تقارير تدقيق ذات جودة عالية.

وفي الأحير بمكن القول أنه من خلال اجابات أفراد عينة الدراسة أن التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يلعب دورا حيويا في ضمان سلامة وصحة العمليات المالية والإدارية، وذلك من القدرة على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه البنك في أنشطته المختلفة، سواء كانت مخاطر مالية، تشغيلية، أو تنظيمية، وذلك من خلال مراجعة وتقييم العمليات الداخلية، والالتزام بجميع القوانين والتشريعات المالية والمصرفية، مما يحد من المخاطر البنكية، كما يساهم التدقيق الداخلي في بناء الثقة بين البنك والعملاء والمستثمرين والجهات الرقابية، لذلك فهو أداة أساسية لإدارة البنك للمخاطر وتحسين الأداء والامتثال، وهو جزء أساسي من هيكل الرقابة الداخلية لأي مؤسسة مالية.

ثانيا: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الحد من المخاطر البنكية

يمثل الجدول التالي إجابات عينة الدراسة حول متغير الحد من المخاطر البنكية، من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة كما يوضح الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم (12): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير المخاطر البنكية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
01	هل توجد اي مشكلات في المؤسسة ؟	2,966	1,217	متوسط	07
02	هل هناك اي مشكلات مع الإئتمان و المخاطر المصرفية ؟	3,100	1,295	متوسط	05
03	هل مناك مخاطر على رأس مال الوكالة ؟	3,133	1,279	متوسط	06
04	تعمل الوكالة على تتبع المخاطر المحيطة بها	3,900	0,803	مرتفع	02
05	لدى الوكالة رؤية واضحة فيما يص إدارة المخاطر	3,633	1,217	مرتفع	04
06	.يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	3,800	1,156	مرتفع	03
07	تملك الوكالة افراد مؤهلين علميا و ميدانيا للقيام بمهامهم للحد من هذه المخاطر	4,066	1,112	مرتفع	01
	متغير المخاطر البنكية	3,514	0,806	مرتفع	-

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل **SPSS** .

يتبين من الجدول أعلاه أن متغير الحد من المخاطر البنكية ذو اتجاه مرتفع؛ بمتوسط حسابي قدره 3.514 وانحراف معياري 0.806، حيث ينتمي المتوسط الحسابي لهذا المتغير في سلم ليكارت الخماسي للمجال [3.40-4.19]، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يواجه بعض التحديات المحتملة في إدارة العمليات والمخاطر الائتمانية والمصرفية، والتي يمكن أن تؤثر على رأس المال، ومع ذلك، تعتمد الوكالة على نظام متابعة دقيق ولديها رؤية واضحة لإدارة المخاطر، مدعومة بهيكل تنظيمي يتضمن وحدة مخصصة لهذا الغرض، كما تضم الوكالة فريقا مؤهلا علميا وعمليا للحد من المخاطر وتعزيز الأداء العام للبنك، هذه الإجراءات تضمن قدرة الوكالة على التكيف مع التحديات والمخاطر المحتملة بشكل فعال ومستدام، وتم قياس هذا المتغير من خلال (07) عبارات أشارت إلى درجة مرتفعة كالآتي:

- **العبارة رقم (01):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 2,966 بانحراف معياري قدره 1,217، وجاءت السابعة في الترتيب باتجاه متوسط، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يعاني من بعض المشكلات.

- **العبارة رقم (02):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 3,100 بانحراف معياري قدره 1,295، وجاءت السادسة في الترتيب باتجاه متوسط، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يعاني

[1]- الملحق رقم (05)

من بعض المشكلات وبشكل متوسط تتعلق بالائتمان والمخاطر المصرفية، مما يستدعي اهتماما إضافيا لضمان عدم تأثيرها على الأداء المالي.

- **العبارة رقم (03):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة ب3.133 بانحراف معياري قدره 1,279، وجاءت الخامسة في الترتيب باتجاه متوسط، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يواجه بعض المخاطر ولكن بشكل متوسط على رأس المال، مما يتطلب تقييم دوري واستراتيجيات لتخفيف المخاطر المحتملة.

- **العبارة رقم (04):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 3,900 بانحراف معياري قدره 0,803، وجاءت الثانية في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يتابع المخاطر المحيطة بها بشكل جيد، مما يعزز من تكيفه على التعامل مع التهديدات المحتملة.

- **العبارة رقم (05):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة بـ 3,633 بانحراف معياري قدره1,217، وجاءت الرابعة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يمتلك رؤية واضحة لإدارة المخاطر، مما يعزز من قدرته على توجيه الاستراتيجيات بفعالية.

- **العبارة رقم (06):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة ب3,800 بانحراف معياري قدره 1,156، وجاءت الثالثة في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يتضمن وحدة تنظيمية خاصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي.

- **العبارة رقم (07):** قدر المتوسط الحسابي للعبارة ب4,066 بانحراف معياري قدره 1,112، وجاءت الأولى في الترتيب باتجاه مرتفع، وهذا يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يمتلك أفرادا مؤهلين علميا وعمليا بشكل ممتاز، مما يعزز من كفاءة إدارة المخاطر البنكية .

وفي الأخير يمكن القول أنه من خلال اجابات أفراد عينة الدراسة يظهر أن الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة ليس مجرد مسألة تكتيكية بل هو جزء أساسي من استراتيجية البنك للحفاظ على استقراره ونموه في الطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد وإدارة المخاطر بشكل فعّال، يمكن للبنك تقليل احتمال التعرض للخسائر المالية الكبيرة وبالتالي الحفاظ على استقراره المالي، وتقديم حماية أفضل للعملاء والمستثمرين، مما يساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية بشكل آمن وموثوق.

المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات التي تم عرضها سلفا في مقدمة الدراسة لأجل تحديد طبيعةالعلاقات بين متغيرات الدراسة ومدى مساهمة المتغير المستقل المتمثل في التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة محل الدراسة، وسيتم عرض فيما سيأتي نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والتي تمت صياغتها بطريقة تخدم موضوع البحث؛ وتنسجم مع الأسئلة الفرعية المطروحة للدراسة، حيث يجب أولا التأكد من مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

يجب تحديد ما إذا كانت بيانات أفراد العينة لإجابتهم على متغيرات الدراسة التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أم تتبع التوزيعات الاحتمالية الأخرى، وذلك لأن معظم الاختبارات المعلمية؛ التي يتم استخدامها من أجل التأكد من صحة الفرضيات، تشترط أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع توزيع بيانات.

وقبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات تم إجراء اختبار كلمجروف- سمرنوف (Kolmogorov-Simirnov) من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار أو بعبارة أخرى للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) كاختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

وقد تم إجراء الاختبار بعد توزيع كل الاستمارات وجمعها من قبل أفراد عينة الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (13): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

محاور االاستبيان	محتوى المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	التدقيق الداخلي	0.208	0.072
المحور الثاني	الحد من المخاطر البنكية	0.193	0.066
الاستبيان ككل		0.114	0.200

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من محاور الاستبيان وكذا بالنسبة للاستبيان ككل كان أكبر من (0.05)، أي أن (sig>0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

[1]- الملحق رقم (06).

ثانيا: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

سيتم عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي ودوره في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، ومن أجل اختبار الفرضيات الفرعية تم الاعتماد على ما يلي:

– نتائج اختبار t–test للعينة الواحدة والذي يستعمل للتحقق في مدى وجود فروقات في اجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

– نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Y= ax+b) الذي يسمح بدراسة إمكانية وجود علاقة بين المتغير المستقل المتمثل في التدقيق الداخلي والمتغير التابع المتمثل في الحد من المخاطر البنكية، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط (R) لمعرفة طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)وقد تم حساب معامل التحديد (R^2) لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل.

ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المرتبطة بها من خلال ما يلي:

1– اختبار الفرضية الفرعية الأولى

– **الفرضية العدمية:** لا يتبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة التدقيق الداخلي وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– **الفرضية البديلة:** يتبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة التدقيق الداخلي وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى والمتمثلة في مدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة التدقيق الداخلي وذلك حسب اجابات أفراد عينة الدراسة، تم الاعتماد على اختبار t–test للعينة الواحدة، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (14): نتائج اختبارt–test للعينة الواحدة لاختبار التدقيق الداخلي

المتغير	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	القرار
التدقيق الداخلي	3.842	29	30.234	0.000	محققة

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج تحليل **SPSS**.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 30.234 عند مستوى دلالة sig=0.000، وهي أقل من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث يؤكد أفراد العينة أن بنك

[1]- الملحق رقم (07).

الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة يتبنى عمليات التدقيق الداخلي من خلال مختلف عمليات التقييم والفحص للعمليات والأنظمة والتوجيهات داخل البنك، والتأكد من فعالية وكفاءة إدارة المخاطر والضمانات والسيطرة الداخلية.

ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى تبني بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة لعمليات التدقيق الداخلي مقبول وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة، والذي بلغت قيمته 3.842 ليقع في مجال الموافقة بدرجة عالية. وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها:

" **يتبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة التدقيق الداخلي وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**"

2- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تتمثل من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (15): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الإنحدار(β)	معامل الانحدار(α)	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة(t)	القيمة المحسوبة(F)	مستوى الدلالة(sig)
التدقيق الداخلي	الحد من المخاطر البنكية	1.880	0.425	0.367	0.135	2.086	4.353	0.046

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

- **الفرضية العدمية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي أستخدم في معرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة محل الدراسة، وهنا نجد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على الحد من المخاطر البنكية في بنك محل الدراسة، حيث نجد:

- قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.367 بين متغير التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية وذلك عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسط وايجابي بين المتغيرين.

[1]- الملحق رقم (08).

– كما بلغ معامل التحديد (R^2) القيمة 0.135 وهذا يدل على أن متغير التدقيق الداخلي يمكن أن يفسر ما قيمته 13.5% فقط من تباين المتغير التابع، أي أن ما نسبته 13.5% من التغيرات الحاصلة في الحد من المخاطر البنكية في البنك ناتجة عن التغيرات في التدقيق الداخلي ، وأن الباقي يرجع لتأثير عوامل أخرى.

– أما قيمة (F) المحسوبة بغلت 4.353 بمستوى دلالة 0.046 وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهو ما يؤكد معنوية التدقيق الداخلي على الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.046) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

ويمكن كتابة العلاقة بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي:

$$Y=0.425\ x+1.880$$

حيث أن:

X: التدقيق الداخلي؛

Y: الحد من المخاطر البنكية.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة أن هناك علاقة تأثير بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

يتضمن هذا العنصر عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة حول التدقيق الداخلي ودوره في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)، حيث لاختبار الفرضيات الفرعية تم الاعتماد على نتائج تحليل التباين

الأحادي Anova الذي يعتبر اختبار معلمي يهدف للمقارنة بين المتوسطات أو الوصول إلى قرار بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل إلى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى باعتبار قيمة F المحسوبة والجدولية والدلالة الإحصائية التي تشير إلى أقل أو تساوي (0.05) ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات الفرعية من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (16): تحليل التباين الأحادي Anova للبيانات الشخصية والوظيفية

المحور	المتغير التابعة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
الجنس	العلاقة بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر البنكية	بين المجموعات	1.777	1	1.777	5.269	0.029
		داخل المجموعات	9.445	28	0.337		
		المجموع	11.222	29			
السن		بين المجموعات	1.176	2	0.588	1.580	0.224
		داخل المجموعات	10.046	27	0.372		
		المجموع	11.222	29			
المستوى التعليمي		بين المجموعات	2.078	4	0.519	1.420	0.256
		داخل المجموعات	9.144	25	0.366		
		المجموع	11.222	29			
المستوى الوظيفي		بين المجموعات	1.435	4	0.359	0.916	0.470
		داخل المجموعات	9.787	25	0.391		
		المجموع	11.222	29			
عدد سنوات الخبرة		بين المجموعات	0.576	2	0.288	0.731	0.491
		داخل المجموعات	10.646	27	0.394		
		المجموع	11.222	29			

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائيSPSS.

يتضح من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي Anova الذي استخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، حيث تبين أنه:

[1]– الملحق رقم (08).

1- الفرضية الفرعية الأولى

- **الفرضية العدمية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير الجنس ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير الجنس ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

بما أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، وعليه فإنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لاختلاف الجنس في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، وتبين هذه النتائج أن كلا من الذكور والإناث يشعرون أن البنك محل الدراسة يسعى إلى الحد من المخاطر البنكية من خلال الاعتماد على التدقيق الداخلي، وعليه تقبل الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير الجنس ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

2- الفرضية الفرعية الثانية

- **الفرضية العدمية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير السن ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير السن ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

بما أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، وعليه فإنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لاختلاف السن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، حيث أن كل الفئات العمرية المختلفة التي تتكون منها عينة الدراسة المبحوثة تتفق على أن البنك محل الدراسة يسعى إلى الحد من المخاطر البنكية من خلال الاعتماد على التدقيق الداخلي، وعليه تقبل الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير السن ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

3- الفرضية الفرعية الثالثة

- **الفرضية العدمية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

بما أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، وعليه فإنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لاختلاف المستوى التعليمي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، حيث أن المستويات التعليمية المختلفة التي تتكون منها عينة الدراسة المبحوثة تتفق على أن البنك محل الدراسة يسعى إلى الحد من المخاطر البنكية من خلال الاعتماد على التدقيق الداخلي، وعليه تقبل الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

4- الفرضية الفرعية الرابعة

- **الفرضية العدمية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

بما أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، وعليه فإنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لاختلاف المستوى الوظيفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، حيث أن المراكز الوظيفية المختلفة التي تتكون منها عينة الدراسة المبحوثة تتفق على أن البنك محل الدراسة يسعى إلى الحد من المخاطر البنكية من خلال الاعتماد على التدقيق الداخلي، وعليه تقبل الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

5- الفرضية الفرعية الخامسة

- **الفرضية العدمية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

بما أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، وعليه فإنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لاختلاف عدد سنوات الخبرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، حيث أنه مع اختلاف الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة إلا أنهم يتفقون على أن البنك محل الدراسة يسعى إلى الحد من المخاطر البنكية من خلال الاعتماد على التدقيق الداخلي، وعليه تقبل الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

6- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

- **الفرضية العدمية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس،

السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

– **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة.

وانطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

أن كل من المتغيرات (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)، تبين فيها أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، وهو ما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى كل من (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة، وبالتالي وفقا للمتغيرات الشخصية والوظيفية المدروسة يتم قبول الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة 488 تبسة."

خلاصة الفصل

يُسلّطُ هذا الفصلُ الضوءَ على دورِ التدقيقِ الداخليّ في الحدّ من المخاطرِ البنكيةِ من خلالَ عرضِ نتائجِ استبيانٍ تمّ تطبيقهُ على عينةٍ من موظفي بنكٍ محدّدٍ.

وتشيرُ نتائجُ الاستبيانِ إلى أنّ وعيَ الموظفينَ بدورِ التدقيقِ الداخليّ لا زالَ محدودًا، ممّا يتطلّبُ برامجَ توعيةٍ وتدريبٍ مُتخصّصةٍ.

كما أكّدَ الاستبيانُ على أهميةِ تحسينِ التواصلِ بينَ إدارةِ التدقيقِ الداخليّ وباقي الإداراتِ في البنكِ، وتعزيزِ استقلاليتهِ لِضمانِ فعاليتهِ في الحدّ من المخاطرِ البنكيةِ.

ختامًا، يُشدّدُ الفصلُ على أهميةِ دورِ التدقيقِ الداخليّ كأداةٍ فعّالةٍ لِلتحكمِ في المخاطرِ البنكيةِ، ولذا ينبغي إعطاؤهِ الأهميةَ اللازمةَ من قِبلِ إدارةِ البنكِ لِتحسينِ عملياتِهِ وإدارةِ مخاطرة بشكلٍ فعّالٍ.

خاتمة

خاتمة:

في الختام، يمكن القول إن التدقيق الداخلي يلعب دورًا حاسمًا في تقليل المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. من خلال تقاريرهم وتوصياتهم، يمكن للمدققين الداخليين تقديم رؤية شاملة تساعد في تحسين الإجراءات والسياسات المصرفية. إدارة المخاطر تعتمد بشكل كبير على توصيات المدققين الداخليين لتجنب المخاطر أو السيطرة عليها أو تحويلها و الحد منها . هذا الترابط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يؤكد أهمية متابعة تطبيق التوصيات لضمان تحقيق الأهداف المالية المرجوة واستدامة العمل في البيئة المالية المتقلبة.

وبالتالي، يظهر التدقيق الداخلي كأداة استراتيجية في تحسين الأداء الإداري والمالي للمؤسسات المصرفية. لا يتوقف دور المدقق الداخلي عند إعداد التقرير النهائي بل يمتد لمتابعة تنفيذ التوصيات والمقترحات لضمان فعاليتها. في النهاية، تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزءًا لا يتجزأ من النظام الرقابي الشامل للمؤسسات المالية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المالية وتحقيق الاستدامة والتطور في ظل التقلبات الاقتصادية المتزايدة.

إن التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى تزايد المخاطر المالية وعلى رأسها المخاطر المصرفية ومن هنا جاء اقتراح لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال بازل1و2و3 حيث لعبت لجنة بازل دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على البنو ك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية بهدف تحقيق الإستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين مع التطورات والمستجدات العالمية.

نتائج الدراسة :

نتيجةً لدراستنا للإشكالية المطروحة، وتناولنا لها نظريًا وتطبيقيًا، توصّلنا إلى النتائج التالية :

النتائج النظرية :

- . يُعدّ التدقيقُ الداخليّ أداةً رقابيةً مستقلةً تُساعدُ على كشفِ الأخطاءِ والاختلالاتِ في عملياتِ البنكِ والعملِ على تصحيحها.
- . يلعبُ التدقيقُ الداخليّ دورًا محوريًّا داخلَ البنكِ من خلالِ تقييمِ نظامِ الرقابةِ الداخليةِ ومدى كفاءتهِ وفعاليتهِ في الحدّ من المخاطرِ وتحسينِ العملياتِ.
- . يُلزمُ المدققُ الداخليّ بالالتزامِ بمجموعةٍ من قواعدِ السلوكِ المهنيّ التي تُؤكّدُ على أداءِ عملهِ بصدقٍ وأمانةٍ ونزاهةٍ.

- . يُؤدّي الالتزامُ بمعاييرِ التدقيقِ الداخليّ إلى تعزيزِ ثقةِ العملاءِ والمُستخدمينَ في عملِ المدققينَ الداخليينَ.
- . تتفاوتُ درجةُ تعرّضِ البنوكِ لهذهِ المخاطرِ اعتمادًا على عواملَ مختلفةٍ مثلَ حجمِ البنكِ ونوعِ أنشطتهِ واستراتيجياتِ إدارتهِ للمخاطرِ.
- . من الصعبِ أو المستحيلِ أحيانًا التنبؤُ بِشكلٍ دقيقٍ بمستقبلِ المخاطرِ وكيفيةِ تأثيرها على المنظماتِ والأفرادِ.
- . تُساعدُ إدارةُ المخاطرِ البنكيةُ الفعّالةُ على حمايةِ استقرارِ البنوكِ واستدامةِ أعمالِها من خلالِ الحدّ من خطرِ الخسائرِ الماليةِ.
- . تواجهُ البنوكُ مخاطرَ متعدّدةً تُهدّدُ استقرارَها واستدامةَ أعمالها. وتُعدّ إدارةُ المخاطرِ ضروريةً لضمانِ سلامةِ العملياتِ المصرفيةِ وتحقيقِ الأهدافِ الاستراتيجيةِ للبنكِ.

<u>النتائج التطبيقية :</u>

بناءً على نتائج الدراسة التي أجريت على بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ولاية تبسة ، يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- . أهمية دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية: أثبتت الدراسة أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا هامًا في الحد من المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة 488 تبسة.
- حيث يُساهم في تحليل وتقييم العمليات الداخلية، وتحديد المخاطر المحتملة، واقتراح الحلول المناسبة للحد منها.
- . فعالية ممارسات التدقيق الداخلي في البنك: أظهرت النتائج أن البنك يُمارس ممارسات تدقيق داخلي فعّالة تُساهم في تحقيق أهدافه في الحد من المخاطر البنكية.

وتشمل هذه الممارسات:

- تحليل أدلة التدقيق بشكل واضح وموجز، وإجراء تقييم شامل ودقيق لأدلة التدقيق مع التركيز على الضوابط الداخلي والاعتماد على تقنية المعلومات بشكل فعّال لدعم عملية التدقيق الداخلي.
- . عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور التدقيق الداخلي حسب الخصائص الشخصية والوظيفية:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية لا يختلف بناءً على الجنس، أو السن، أو المستوى التعليمي، أو المستوى الوظيفي، أو عدد سنوات الخبرة.

- ويُعزى ذلك إلى حرص البنك على تطبيق ممارسات التدقيق الداخلي بشكل متساوٍ على جميع الموظفين، وتوفير فرص متساوية للتدريب والتطوير في مجال التدقيق الداخلي.

- . تؤكد نتائج الدراسة التزامًا مرتفعًا من قبل البنوك التجارية محل الدراسة بالمعايير الدنيا للتدقيق الداخلي.
- . تُشير نتائج الدراسة إلى التزام قوي من قبل المدققين الداخليين في البنوك التجارية محل الدراسة بممارسة قواعد السلوك المهني.
- . تؤكد نتائج الدراسة وجود وظيفة تدقيق داخلي على مستوى جميع البنوك التجارية محل الدراسة، وأن هذه الوظيفة تمارس مهامها بكفاءة عالية.

التوصيات و الإقتراحات :

1. ضرورة إنشاء قسم مختص في مجال التدقيق الداخلي للوكالات:

يُعدّ التدقيق الداخلي أداةً فعّالة لتعزيز الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال:

تقييم المخاطر: تحديد وتقييم المخاطر التي يواجهها البنك، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات، ومخاطر السوق.

اختبار التحكمات الداخلية: التأكد من فعالية التحكمات الداخلية التي تمّ وضعها للتخفيف من هذه المخاطر.

الكشف عن أي ثغرات: تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف في التحكمات الداخلية، وتقديم التوصيات لمعالجتها

2. يجب العمل على تطوير أساليب تقييم أداء المدققين الداخليين بشكل مستمر لضمان فعالية مهنة التدقيق الداخلي:

يُعدّ تقييم أداء المدققين الداخليين بشكل مستمر ضروريًا لضمان امتلاكهم للمهارات والكفاءة اللازمة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي بفعالية و ذلك من خلال تقييم :

- معرفتهم المهنية: التأكد من إلمامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مثل معايير
- مهاراتهم التحليلية: تقييم قدرتهم على تحليل البيانات وتقييم المخاطر
- مهاراتهم التواصلية: التأكد من قدرتهم على التواصل بفعالية مع الإدارة العليا والموظفين الآخرين.
- . أهمية وضع قوانين تنظم عمل وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك:

تساهم قوانين تنظيم عمل وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان استقلالية وفعالية هذه الوظيفة من خلال :

- تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدققين الداخليين بوضوح.
- ضمان عدم خضوعهم لأي ضغوط من الإدارة التنفيذية.
- توفير حق الوصول إلى المعلومات والموارد اللازمة.
- تحديد معايير التدقيق الداخلي التي يجب اتباعها.
- . يجب تعزيز دور وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك من خلال رفع الوعي وتوفير الموارد ومنح الاستقلال وتشجيع التواصل الفعال:

يجب نشر ثقافة الوعي بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك من خلال:

- تدريب الموظفين على مخاطر الاحتيال والفساد.
- شرح فوائد التدقيق الداخلي لتحسين كفاءة وفعالية العمليات.
- تثقيف الإدارة العليا بأهمية دور التدقيق الداخلي في الحوكمة الرشيدة.

آفاق الدراسة:

إن التطرق و التوسع في هذا المجال يحظى بكثير من الاهتمام من بعض الأطراف التي تود تدعيم هذا المجال بالدراسات التالية :

- . التدقيق الداخلي ضروري لمواجهة المخاطر البنكية والحد منها من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر واقتراح تدابير تخفيفها ومراقبة فعاليتها والإبلاغ عنها.
- . التدقيق الداخلي: درع واقٍ من مخاطر البنوك التجارية.
- . تحليل فعالية أساليب التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المصرفية المختلفة.
- . تقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على ممارسات التدقيق الداخلي في مجال إدارة المخاطر.
- . دراسة دور التدقيق الداخلي في ضمان الامتثال للمعايير الدولية للرقابة المالية.
- . تحليل العلاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وتحسين مستوى الحوكمة المؤسسية في البنوك.

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى ، 2009 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

2- أحمد حلمي جمعة، دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد، ط،1 دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ،2009 .

3- بن عزوز بن علي، واخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار الكاتب للنشر والتوزيع، عمان، ،2013 .

4- خالد امين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان - 2012 .

5- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012 .

6- خالد أمين عبد الله، المراجعة والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1998 .

7- الخطيب سمير،" قياس وإدارة المخاطر في البنوك"، ط ،1الإسكندرية،منشاة المعارف.

8- خلف عبد الله الوردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن IIA ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2014 .

9- شوقي بورقبة وآخرون، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس، الأردن، ،2015 .

10-عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل ،3 الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ،2013 .

11-عيد عباد مناور الرشيد،،تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، الكويت، ،2010 .

12-فتحي رزق السوايفرى احمد عبد المالك محمد دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، 2003 – 2002.

13-كارين هورشر، أساسيات إدارة المخاطر المالية ، تعريب عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، بدون طبعة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، ،2008 .

14-محمد التهامي طواهر، و مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، الاطار النظري و الممارسة التطبيقية . ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية بن عكنون 2003 ..

15-محمد السيد سرايا أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2007، .

16-محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق ، الإطار النظري - المعايير والقواعد - مشاكل التطبيق العملي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2002 .

17-محمد القيومي، عوض لبيب أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

18-محمد بوتين المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

19-محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،.

20-محمد صالحي، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، عمان 2016.

21-مصطفى صالح سالمة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2010 .

22-مصطفى صلاح فوال، **مناهج البحث العلمي الاجتماعية**، دار غريب، مصر، 1998.

23-مصطفى طويطي، **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان- تطبيقات عملية على برنامج excel**، دار النشر الجامعي، تلمسان - الجزائر، 2018.

24-معهد المدققين الداخليين ، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي '2017' .

25-جيهان تيزري، استعراض إدارة المخاطر المؤسسة في منظومة الأمم المتحدة، ترجمة ايستفان بوشنا، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف.

2- باللغة الأجنبية:

1- Jacques Renard, théorie et pratique d'audit interne, les éditions d'organisation, groupe eyrolles , Paris2010.

2- MOEller robert , brink's modern internal auditin, wiley john and soaslnc,2005.

3- The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Pract e of Internal Audit (Standards), 2010.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

سايح نوال، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات بالجزائر، كلية العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1 الجزائر، 2015.2016.

إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة (دراسة تطبيقية)، مذكرة الماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ،2011.

فتيحة بن كوادر، إدارة المخاطر و أثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية . دراسة حالة بوكالة بنك الجزائر الخارجي ، مذكرة ماستر، تخصص إدارة و تسيير المؤسسة، جامعة المدية ، ،2014/2015 .

صوار يوسف ، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية ' مذكرة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية جامعة تلمسان 2008 .

ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة. مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2011 .

ثالثا المجلات:

-سارة بركات، دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلد ،09 العدد ،01 ،2015 .

رابعا: الملتقيات والمداخلات

الأخضر لقيطي،إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية .دراسة ميدانية.ملتقى ، جامعة سطيف-03، 2011.

بغدود راضية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ،2012.

بغدود راضية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ،2012.

بغدود راضية، صبايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، ورقة قدمت الى الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة.

بكري، علً حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمٌة لكلٌة التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30، 2006.

نوال بن عمارة ، ادارة المخاطر في المصارف ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة سطيف ، اكتوبر.

المواقع الالكترونية

عوماري عائشة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52553

http://www.badr-bank.dz/

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج الارتباط بيرسون

Corrélations

		التدقيق_الداخلي_للبنوك	المخاطر_البنكية	الاستبيان_ككل
التدقيق_الداخلي_للبنوك	Corrélation de Pearson	1	,367*	,797**
	Sig. (bilatérale)		,046	,000
	N	30	30	30
المخاطر_البنكية	Corrélation de Pearson	,367*	1	,854**
	Sig. (bilatérale)	,046		,000
	N	30	30	30
الاستبيان_ككل	Corrélation de Pearson	,797**	,854**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (02): نتائج ألفا كرونباخ

للاستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,854	14

التدقيق الداخلي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,861	7

المخاطر البنكية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,819	7

الملحق رقم (03): التحليل الإحصائي للبيانات الشخصية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	14	46,7	46,7	46,7
	أنثى	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	5	16,7	16,7	16,7
	من 30 الى 50 سنة	20	66,6	66,7	83,3
	أكثر من 50 سنة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	5	16,7	16,7	16,7
	ماستر	13	43,3	43,3	60,0
	شهادات عليا	7	23,3	23,3	83,3
	شهادات أخرى	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى_الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	2	6,7	6,7	6,7
	رئيس مصلحة	3	10,0	10,0	16,7
	محاسب	5	16,7	16,7	33,3
	مراقب عالي	2	6,7	6,7	40,0
	وظيفة أخرى	18	60,0	60,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

عدد_سنوات_الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	9	30,0	30,0	30,0
	من 5 الى 10 سنة	10	33,3	33,3	63,3
	من 10 سنة فأكثر	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (04): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هل تملك الوكالة سياسة توافق معايير معاهد التدقيق الداخلي الدولية	30	1,00	5,00	3,4333	1,00630
هل يتم مراجعة و تحديث سياسة التدفق الداخلي بشكل دوري	30	2,00	5,00	3,7667	,85836
هل لدى الوكالة هيكل تنظيمي واضح للتدقيق الداخلي يضمن استقلالية عن الإدارة	30	1,00	5,00	3,7000	1,14921
هل يتم ابلاغ الإدارة العليا او الجهوية و اللجنة الفنية للمراجعة بنتائج التدقيق الداخلي بشكل منتظم	30	1,00	5,00	3,9333	1,08066
.هل يتم تحليل أدلة التدقيق بشكل واضح وموجز	30	1,00	5,00	4,0333	,85029
يتم تحليل أدلة التدقيق بشكل صحيح و تقييم للمحاظرو الضوابط	30	2,00	5,00	4,0667	,82768
يتم استخدام تقنية المعلومات بشكل فعال لدعم عملية التدقيق الداخلي	30	2,00	5,00	3,9667	,76489
التدقيق_الداخلي_للبنوك	30	1,57	4,71	3,8429	,69617
N valide (liste)	30				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هل توجد اي مشكلات في المؤسسة ؟	30	1,00	5,00	2,9667	1,21721
هل هناك اي مشكلات مع الإئتمان و المخاطر المصرفية ؟	30	1,00	5,00	3,1000	1,29588
هل مناك مخاطر على رأس مال الوكالة ؟	30	1,00	5,00	3,1333	1,27937
تعمل الوكالة على تتبع المخاطر المحيطة بها	30	2,00	5,00	3,9000	,80301
لدى الوكالة رؤية واضحة فيما يص إدارة المخاطر	30	1,00	5,00	3,6333	1,21721
.يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	30	1,00	5,00	3,8000	1,15669
تملك الوكالة افراد مؤهلين علميا و ميدانيا للقيام بمهامهم للحد من هذه المخاطر	30	1,00	5,00	4,0667	1,11211
المخاطر_البنكية	30	1,71	4,43	3,5143	,80690
N valide (liste)	30				

الملحق رقم (05): اعتدالية التوزيع (توزيع طبيعي)

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		التدقيق_الداخلي_للبنوك	المخاطر_البنكية	الاستبيان_ككل
N		30	30	30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,8429	3,5143	3,6786
	Ecart type	,69617	,80690	,62206
Différences les plus extrêmes	Absolue	,208	,193	,114
	Positif	,105	,129	,114
	Négatif	-,208	-,193	-,098
Statistiques de test		,208	,193	,114
Sig. asymptotique (bilatérale)		,072[a]	,066[a]	,200[a]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

الملحق رقم (06): اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الرئيسية الأولى

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التدقيق_الداخلي_للبنوك[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : البنكية_المخاطر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,367[a]	,135	,104	,76395

a. Prédicteurs : (Constante), للبنوك_الداخلي_التدقيق

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,540	1	2,540	4,353	,046[b]
	de Student	16,341	28	,584		
	Total	18,882	29			

a. Variable dépendante : البنكية_المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), للبنوك_الداخلي_التدقيق

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,880	,795		2,364	,025
	للبنوك_الداخلي_التدقيق	,425	,204	,367	2,086	,046

a. Variable dépendante : البنكية_المخاطر

الفرعية الأولى

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
التدقيق_الداخلي_للبنوك	30,234	29	,000	3,84286	3,5829	4,1028

الملحق رقم (07): اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA

الجنس

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1,777	1	1,777	5,269	,029
Intragroupes	9,445	28	,337		
Total	11,222	29			

ANOVA

السن

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1,176	2	,588	1,580	,224
Intragroupes	10,046	27	,372		
Total	11,222	29			

ANOVA

المستوى التعليمي

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	2,078	4	,519	1,420	,256
Intragroupes	9,144	25	,366		

Total	11,222	29			

ANOVA

المستوى الوظيفي

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1,435	4	,359	,916	,470
Intragroupes	9,787	25	,391		
Total	11,222	29			

ANOVA

عدد سنوات الخبرة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,576	2	,288	,731	,491
Intragroupes	10,646	27	,394		
Total	11,222	29			

الملخـص

الهدف:

تُسلط هذه الدراسة الضوء على دور التدقيق الداخلي في البنوك، وتحديدًا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية تبسة. وتركز الدراسة على دور التدقيق الداخلي في الكشف عن المخاطر البنكية والمساهمة في الحد منها، وذلك للحفاظ على استقرار المركز المالي للبنك وضمان استمرارية أعماله.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مُستهدفة من فئات مختلفة داخل البنك في ولاية تبسة. وتم تحليل البيانات لتحديد دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا هامًا في الحد من المخاطر البنكية من خلال:

التعرف على المخاطر: يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي يواجهها البنك اتخاذ إجراءات وقائية: بناءً على تقييم المخاطر، يوصي المدققون الداخليون بإجراءات وقائية للحد من مخاطر حدوثها أو تقليل تأثيره.

مراقبة فعالية الضوابط الداخلية: يتولى المدققون الداخليون مهمة مراقبة فعالية الضوابط الداخلية للتأكد من كفاءتها في الحد من المخاطر.

تقديم تقارير إلى الإدارة: يُقدم المدققون الداخليون تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا توضح المخاطر التي تم تحديدها والإجراءات المتخذة للحد منها.

الخاتمة:

أكدت الدراسة على أهمية دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية، وضرورة دعم المؤسسات المصرفية لهذه الوظيفة لضمان استقرارها المالي واستمرارية أعمالها.

Abstract

This study sheds light on the role of internal auditing in banks, specifically in the Agricultural and Rural Development Bank in the Tébessa region. The study focuses on the role of internal auditing in identifying and mitigating banking risks to preserve the financial stability of the bank and ensure the continuity of its operations.

Methodology:

The study relied on a questionnaire tool to collect data from a targeted sample of various categories within the bank in the Tébessa region. The data was analyzed to determine the role of internal auditing in mitigating banking risks.

Results:

The study results indicate that internal auditing plays a significant role in mitigating banking risks by:

1. Identifying Risks: Internal auditors identify and evaluate various types of risks faced by the bank.
2. Proactive Measures: Based on risk assessment, internal auditors recommend proactive measures to mitigate the risks or reduce their impact.
3. Monitoring Internal Controls: Internal auditors monitor the effectiveness of internal controls to ensure their efficiency in risk mitigation.
4. Reporting to Management: Internal auditors provide regular reports to senior management outlining identified risks and the measures taken to mitigate them.

Conclusion:

The study underscores the importance of the role of internal auditing in mitigating banking risks and the necessity for banks to support this function to ensure their financial stability and operational continuity.